الحدث

تسارعت التطورات، أمس الإثنين، حول الملف النووي الإيراني، مع بروز معلومات عن استئناف المفاوضات غير المباشرة بين طهران وواشنطن في الدوحة، اليوم الثلاثاء، بعد وصول مسؤولين من البلدين إلى العاصمة القطرية لبحث الخلافات المتبقية أمام الصفقة النووية

الاتفاق النووي

استئناف المفاوضات في الدوحة اليوم

يتوجه باقري كني إلى الدوحة للمشاركة في المفاوضات
(ألكس هلادا/فرانس برس)

طهران: تفاهمات في المضمون والشكل حول المفاوضات

غانتس: سنواصل العمل للتأثير على صياغة أي اتفاق

للحديث تتمة...

30 يونيو في السودان... الضوء والنفق

عبد الحميد عوض

لا يتوقف السودانيون كثيراً عند نتائج حراكهم الثوري الممتد لأكثر من ثمانية أشهر، عقب انقلاب قائد الجيش الجنرال عبد الفتاح البرهان في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ولا يلتفتون كثيراً للأصوات التي درجت على تبخيس ما يقومون به ودفعوا لأجله أرواح أكثر من 100 شخص و5 آلاف مصاب، واعتقالات متواصلة.

لم تُكتب شهادة وفاة الانقلاب إلى الآن، ولم يسلم البرهان ونائبه «حميدتي» مقاليد السلطة للمدنيين، لكن الثابت بالأدلة والبراهين أن الحراك الجماهيري، بمده وجزره، حقق نتائج لا تنكرها إلا أعين الرمد. فقد هزم هذا الحراك مشروعية الانقلاب، وعزله داخلياً وخارجياً، وأقعده عن التقدم قيد أنملة لتنفيذ بقية مخططاته، على شاكلة تشكيل حكومة مركزية وتعيين حكومات ولائية. بل أرغم الانقلاب على التراجع عن قرارات كبيرة أصدرها، مثل فرض حالة الطوارئ، واعتقال النشطاء والسياسيين. كذلك، أجبر هذا الحراك الانقلاب، الذي كان يصرّ على تصدّر المشهد السياسي، على القبول بالتفاوض والدعوة له، وسط تطلعات لخروج آمن من السلطة.

بعد عد الخميس، سيخرج السودانيون في مليونية جديدة، يحملهم الإصرار على المواصلة في دروب الثورة إلى حين إنجاز هدفها السامي بعودة العسكر لثكناتهم وعدم رؤيتهم على كراسي الحكم مرة أخرى. والمؤشرات تبيّن أن مليونية بعد غد، ستكون الأكثر زخماً وتأثيراً لأنها تتصادف مع ذكرى مليونية 30 يونيو/ حزيران 2019 التي تمثل نقطة فاصلة في تطور الثورة السودانية، بعدما لجمت، حينها، أماني احتكار العسكر للسلطة بعد سقوط نظام عمر البشير. علماً أن الظروف ذاتها التي أنجحت مليونية 2019 تتمثل اليوم مع مليونية الخميس، وربما ظروف الثانية أقوى من الأولى.

الشيء الوحيد غير المتاح الآن هو وحدة قوى الثورة. فالمليونية الأولى قادتها وصنعتها تحالفات متوافقة وموحدة على أهداف وبرامج ووسائل وأدوات، أما الثانية فتأتي وقوى الثورة لا تتفق حتى في الأدوات والوسائل. وذلك لا يشكل خطراً على زلزال الخميس إلا بنسبية بسيطة، لكنه خطر على الثورة وما بعدها.

الهتاف الثوري بالتفاؤل يرجح أن يكون أول هتاف يوم الخميس، هو آذان وإذن بعودة لحمة العمل الثوري إلى ما كانت عليه من قبل، وهو أمل ليس ببعيد أو مستحيل، بل ممكن وقريب، ولا يحتاج لشيء سوى قناعة أطراف الثورة به، وإلى إرادة مستقلة تنجزه.

طهران ـ **صابر غل عنبري**
الدوحة ـ **العربي الجديد**

بعد إعلان مسؤول السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أنّ الجولة المقبلة من المفاوضات حول الملف النووي الإيراني قد تعقد في دولة خليجية، ثم تأكيد مسؤول إيراني لـ«العربي الجديد»، أن بلاده «اختارت قطر مكاناً للمفاوضات لأنها بلد صديق»، دلت المعطيات، أمس الإثنين، على تحضيرات لاستئناف هذه المفاوضات اليوم، الثلاثاء، في الدوحة، مع توجّه مسؤولين من طهران وواشنطن إلى العاصمة القطرية. وفي حين يُفترض أن تقتصر هذه الجولة من المباحثات على نقاشات غير مباشرة بين الأميركيين والإيرانيين، فإن أجندتها لم تكن واضحة بشكل كامل، علماً أن طهران تحدثت أمس عن «الوصول إلى تفاهمات في المضمون والشكل حول المفاوضات» والتي ستركز على «الخلافات المتبقية في موضوع رفع العقوبات»، إضافة إلى الضمانات التي تطلبها إيران، علماً أن الأخيرة رمت كرة التوصل إلى اتفاق في الملعب الأميركي.

وتسارعت التطورات أمس حول المفاوضات النووية، ونقلت وكالة «إرنا» الإيرانية الرسمية عن مصدر في وزارة الخارجية الإيرانية، مساء أمس، تأكيده أن المفاوضات النووية ستبدأ اليوم الثلاثاء في الدوحة. من جهتها، نقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية عن «مصدر مطلع» أن كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني سيتوجه اليوم الثلاثاء إلى الدوحة للمشاركة في المفاوضات غير المباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية. من جهتها، ذكرت وكالة «رويترز» أنه كان من المتوقع وصول المبعوث الأميركي الخاص لإيران روبرت مالي إلى الدوحة أمس الإثنين، حيث سيلتقي وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، علماً أنه حتى ساعة متأخرة من عصر أمس لم يكن مالي قد وصل للعاصمة القطرية، فيما نقلت مجلة «بوليتيكو» الأميركية أمس عن مسؤول أميركي مطلع لم تسمه، أن المحادثات الأخيرة، التي من المتوقع أن يتوسط فيها مسؤولون أوروبيون، من المرجح أن تبدأ اليوم الثلاثاء.

بالتوازي، التقى مساعد وزير الخارجية القطري للشؤون الإقليمية محمد عبد العزيز الخليفي، أمس الاثنين، في الدوحة، السفير الإيراني في قطر حميد رضا دهقاني. وقال دهقاني في تغريدة على حسابه في «تويتر»، إنه التقى الخليفي وناقش معه تعميق وتوسيع العلاقات الثنائية. فيما لم يتطرق في تغريدته إلى زيارة كبير المفاوضين الإيرانيين إلى الدوحة، أو ترتيبات بدء المفاوضات غير المباشرة مع واشنطن.

جاء ذلك بعدما أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة، في مؤتمره الصحافي الأسبوعي، أمس، أن المفاوضات النووية لإحياء الاتفاق النووي ستستأنف هذا الأسبوع، مشيراً إلى أن «الزمان والمكان محددان تقريباً، لكن خلال الساعات المقبلة سيتم اتخاذ القرار النهائي بشأنهما»، وأوضح أن المفاوضات ستعقد في دولة خليجية، قائلاً إن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل «يبذل جهوداً جادة لاستمرار المفاوضات، ونقدّر الدور التسهيلي للاتحاد الأوروبي وبوريل في هذا الصدد»، وتابع أن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان وبوريل بحثا، خلال زيارة الأخير الأسبوع الماضي، مختلف أبعاد المفاوضات واستمرارها «في لقاء خاص لساعة» بحضور كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني وكبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي إنريكي مورا، وكشف عن «الوصول إلى تفاهمات في المضمون والشكل حول المفاوضات»، رابطاً التوصل إلى اتفاق بأن تثبت الإدارة الأميركية عملياً تخطيها تركة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

وأكد خطيب زادة أن المفاوضات النووية المرتقبة في المفاوضات «ستكون بشكل غير مباشر» وستركز على الخلافات المتبقية في موضوع رفع العقوبات، لافتاً إلى أنها لن تشمل الأبعاد النووية و«لن يضاف شيء إلى الاتفاقيات المنجزة في فيينا ولن ينقص منها شيء». وشدد خطيب زادة على أن «الكرة في الملعب الأميركي»، لافتاً إلى أن بوريل نقل إلى إيران خلال زيارته «رسائل» من الجانب الأميركي، معرباً عن أمله في أن تعمل الإدارة الأميركية على أرض الواقع بمقتضى هذه الرسائل، وأضاف أن «الأميركيين تعهدوا بتنفيذ كل ما ينص عليه الاتفاق النووي والقرار 2231 (الصادر عن مجلس الأمن والمكمل للاتفاق) وضمان الانتفاع الاقتصادي الكامل من الاتفاق لإيران».

وفي سياق آخر، أكد خطيب زادة أن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي نقل خلال زيارته إلى طهران، الأحد، «نقاطاً» من الجانب السعودي، وقال إن الرياض «استعدادها لمواصلة المباحثات على المستوى الدبلوماسي». علماً أن الجولات الخمس السابقة من المباحثات الإيرانية السعودية في بغداد انعقدت على المستوى الأمني. وأضاف خطيب زادة أنه خلال زيارة الكاظمي «تم بحث مشاريع جادة»، مشيراً إلى أنه سيتم تحديد موعد قريباً لإطلاق الجولة المقبلة من المباحثات الإيرانية السعودية ثم بعد ذلك ستقوم وفود فنية إيرانية وسعودية بمعاينة سفارتي البلدين المغلقتين.

وكان بوريل قد زار طهران في نهاية الأسبوع الماضي، حيث بحث الاتفاق النووي والمفاوضات الرامية إلى إحياء هذا الاتفاق، والتقى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان وأمين مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني، وأعلن أمير عبد اللهيان وبوريل بعد لقائهما، السبت، عن استئناف المفاوضات النووية المتوقفة منذ أكثر من ثلاثة أشهر خلال الأيام المقبلة. وكشف بوريل، السبت، عن أنّ الجولة المقبلة من المفاوضات النووية لن تُعقد في فيينا لأنها لن تكون في إطار مجموعة 4+1 المنخرطة في الاتفاق النووي، قائلاً إنّ المفاوضات ستكون بين طهران وواشنطن وقد تنعقد في دولة خليجية. وعلى صعيد القضايا العالقة في المفاوضات، قال بوريل إن الخلافات المتبقية «سياسية»، مضيفاً أن طهران وواشنطن لديهما «حسن النيّة» لإحياء الاتفاق النووي، «لكن لا أعلم إن كانتا قادرتين على التغلب على المشاكل السياسية أم لا. لأننا نتحدث حالياً عن مشاكل سياسية. في البعدين الاقتصادي والفني، أنا أتصور أن هناك اتفاقاً، لكن في نهاية المطاف هناك تحفظات سياسية. وأنا لا أستطيع التكهن كيف ومتى ستتغلبان عليها».

تبع ذلك إعلان مستشار الوفد الإيراني للمفاوضات النووية محمد مرندي، في حديث لـ«العربي الجديد»، الأحد، أن «إيران اختارت قطر مكاناً للمفاوضات لأنها بلد صديق»، مشيراً في الوقت عينه إلى أنّ التوصل إلى اتفاق لإحياء الاتفاق النووي «أصبح رهين إرادة الأميركيين»، ومؤكداً أنّ إبرام الاتفاق يتوقف على «رفع العقوبات وتقديم ضمانات لإيران بشكل مقبول».

أما من الجانب الأميركي، فقد نقلت صحيفة «واشنطن بوست» عن مسؤول كبير في إدارة جو بايدن، لم تسمه، قوله إن الولايات المتحدة وافقت على حضور الجولة الجديدة من المحادثات، لكنه أعرب عن تفاؤل ضئيل بأن الاتفاق أقرب مما كان عليه عندما توقفت المفاوضات قبل ثلاثة أشهر، وقال «لن نحكم مسبقاً، لكننا نتحكم في توقعاتنا إلى حد كبير». وتابع المسؤول الأميركي: «إذا كان ما سيثيرونه (الإيرانيون) هي قضايا خارجة عن نطاق خطة الاتفاق النووي... لإعادة فتح القضايا القديمة أو طرح قضايا جديدة، فلن ينجح الأمر».

يُذكر أن إحدى نقاط تعثر المفاوضات سابقاً كان إصرار إيران على رفع الولايات المتحدة الحرس الثوري الإيراني من لائحة المنظمات الإرهابية الأجنبية. وقال المسؤول الأميركي، وفق «واشنطن بوست»، إن إدارة بايدن «كانت مستعدة لرفع الحرس الثوري عن القائمة بحال وافقت إيران على بعض الخطوات المتبادلة»، مثل وقف أنشطة الحرس الثوري في مناطق الحرب كاليمن وسورية، ودعم حزب الله، لكنه أضاف: «لم يكن الإيرانيون مستعدون للقيام بذلك، والأمر غير مطروح الآن».

وكانت وكالة «رويترز» قد نقلت في الأسبوع الماضي عن مسؤول إيراني وآخر أوروبي قولهما إن إيران أسقطت مطلبها بشأن رفع اسم الحرس الثوري من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية لكن ما زالت هناك مسألتان لم تحسما بعد، واحدة منهما تخص العقوبات. ونقطة خلاف رئيسية أخرى هي إصرار طهران على أن تضمن واشنطن أن الإدارة الأميركية المستقبلية لن تنسحب مرة أخرى من الاتفاق النووي، كما فعل دونالد ترامب عام 2018، وهو أمر لا يستطيع بايدن فعله دستورياً، حتى لو أراد ذلك. وقال المسؤول الأميركي: «لقد مررنا بهذا الأمر مراراً وتكراراً».

في غضون ذلك، قال وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، أمس الإثنين، إن إسرائيل ستعمل مع القوى العالمية للتأثير على أي اتفاق قد ينبثق عن المفاوضات النووية مع إيران. وأضاف غانتس في تصريحات للصحافيين: «مع الاستئناف المتوقع أو المحتمل للمحادثات النووية، سنواصل العمل مع الولايات المتحدة ودول أخرى من أجل توضيح موقفنا والتأثير على صياغة الاتفاق. إذا تم التوصل لأي اتفاق»، وأضاف «سيكون من المناسب توضيح أن إسرائيل لا تعارض الاتفاق النووي في حد ذاته، بل تعارض التوصل إلى اتفاق سيئ». وفي تأكيد لما كشف عنه الأسبوع الماضي من وجود تحالف دفاع جوي مع شركاء إقليميين لم يحددهم، قال غانتس «هناك أبعاد إضافية (للتعاون) في مجال العمليات»، من دون أن يحدد تفاصيل.

تحذير لإسرائيل

أكد رئيس الهيئة العامة لأركان القوات المسلحة الإيرانية، اللواء محمد باقري، أمس الاثنين، أنّ عضوية إسرائيل في القيادة المركزية الأميركية «سنتكوم» في الخليج، واستقرار معداتها ومشاركتها في المناورات، تحمل تهديدات للمنطقة. وأضاف باقري في لقاء في طهران مع رئيس الأركان الباكستاني نديم رضا: «لن نتحمل هذه التهديدات وسنرد عليها بكل تأكيد»، مضيفاً أنّ «الكيان الصهيوني يهدف لزعزعة استقرار المنطقة» وفق وكالة «تسنيم».

هجوم إلكتروني

قالت شركة «خوزستان للصلب»، إحدى كبريات شركات الصلب الإيرانية والتي تملكها الدولة، أمس الأثنين، إنها اضطرت الى وقف الانتاج بعد تعرضها لهجوم إلكتروني، ما اعتبر احد اكبر الهجمات على القطاع الصناعي الاستراتيجي في البلاد في الفترة الاخيرة.

مع ذلك، اعلن الرئيس التنفيذي امين ابراهيمي ان الشركة تمكنت من احباط الهجوم السيبراني ومنع الاضرار التي لحقت بالانتاج والتي من شأنها التأثير على سلاسل التوريد والعملاء.

شرق غرب

الأردن: قتلى وجرحى بتسرّب غاز

ذكر التلفزيون الأردني، أمس الإثنين، أن 10 أشخاص قتلوا وأصيب عشرات آخرون جراء تسرّب غاز سام من صهريج في ميناء العقبة. كما نقلت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية عن متحدث باسم مديرية الأمن العام قوله «أثناء الأعمال اليومية في ميناء العقبة، وقعت حادثة سقوط لصهريج معبأ بمادة غازية سامة أثناء نقله، ما أدى إلى تسرب الغاز في الموقع».

(رويترز)

طيار إماراتي يلتحق بكلية الأمن الإسرائيلية

ذكرت الإذاعة الإسرائيلية الرسمية «كان»، أمس الإثنين، أن طياراً إماراتياً سيلتحق العام المقبل بكلية الأمن القومي التابعة لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، والتي تمثل الإطار الأكاديمي الذي تتأهل في إطاره القيادات العسكرية الكبيرة في جيش الاحتلال. وقالت القناة إن الطيار الذي يعد ضابطاً كبيراً في سلاح الجو الإماراتي ويحمل رتبة عقيد، سيكون أول ضابط من دولة عربية يلتحق بالكلية.

(العربي الجديد)

هنية يلتقي الفصائل الفلسطينية في بيروت

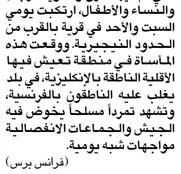

أعلنت حركة «حماس»، في بيان أمس الإثنين، أن رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية (الصورة) ووفد قيادة الحركة الذي يزور لبنان حالياً، التقوا عدداً من الأمناء العامين وقيادات الفصائل الفلسطينية في لبنان. وأضافت الحركة أنه جرى خلال اللقاء بحث التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والميدان والتحرك لمواجهة المخاطر المحدقة بها على مختلف المستويات.

(العربي الجديد)

لقاء إسرائيلي-عربي-أميركي في الصامة

انعقدت في العاصمة البحرينية، المنامة، أمس الإثنين، اجتماعات اللجنة التوجيهية لمؤتمر «قمة النقب» التي انعقدت قبل 3 أشهر على مستوى وزراء خارجية البحرين والإمارات ومصر والمغرب وإسرائيل وأميركا) بمشاركة مسؤولين إسرائيليين وعرب وأميركيين. وأصدر المجتمعون في ختام لقائهم بياناً قالوا فيه إن «اجتماع الدول الست سيعقد بشكل سنوي، وإسرائيل ستستضيف اجتماعاً تنسيقياً هذا العام». وأكد البيان «أهمية تسخير العلاقات العربية مع تل أبيب في تحقيق تقدم ملموس في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي».

(الأناضول)

مقتل أكثر من 30 قروياً في الكاميرون

قُتل أكثر من 30 قروياً، بينهم نساء وأطفال، في غرب الكاميرون عقب هجوم شنته نهاية الأسبوع مجموعة عرقية. وأكد المتحدث باسم الكنيسة المشيخية، صامويل فونكي، أنّ المجزرة، التي تم فيها حرق وتشويه الرجال والنساء والأطفال، ارتكبت يومي السبت والأحد في قرية بالقرب من الحدود النيجيرية. ووقعت هذه المأساة في منطقة تعيش فيها الأقلية الناطقة بالإنكليزية، في بلد يغلب عليه الناطقون بالفرنسية، وتشهد تمرداً مسلحاً يخوض فيه الجيش والجماعات الانفصالية مواجهات شبه يومية.

(فرانس برس)

خاص

رفض مصري لمواجهة مباشرة مع طهران

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر مصرية خاصة إن «هناك تياراً قوياً داخل القوات المسلحة المصرية وهيئة الأمن القومي التابعة لجهاز المخابرات العامة عبّر أخيراً عن رفضه التام لفكرة مشاركة مصر في أي تحالفات عسكرية موجهة ضد إيران». وأكدت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن «قادة عسكريين كباراً أعلنوا صراحة في اجتماعات جرت داخل القوات المسلحة، رفضهم التام للدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران بأي شكل من الأشكال، وهو ما تكرر في اجتماعات على مستوى هيئة الأمن القومي». وأوضحت المصادر أن «المناقشات التي دارت داخل المؤسستين جاءت على خلفية الحديث عن تشكيل حلف ناتو شرق أوسطي في مواجهة إيران، ومحاولات بعض الأطراف لضم مصر إليه».

وأعلن العاهل الأردني الملك الأردني عبد الله الثاني، أخيراً، تأييده إنشاء حلف «ناتو» شرق أوسطي، وقال في مقابلة مع قناة «سي أن بي سي» الأميركية، إنه يدعم تشكيل تحالف عسكري في الشرق الأوسط، على غرار حلف شمال الأطلسي.

وفي السياق، قالت المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، إن «أحد الأهداف الرئيسة للزيارة المرتقبة للرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سلطنة عُمان هو إيصال رسالة طمأنة للإيرانيين، فحواها أن مصر لا ترغب في الدخول في مواجهة عسكرية مع إيران بأي شكل من الأشكال، وذلك قبل القمة الأميركية العربية المرتقبة في السعودية خلال زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للمملكة منتصف الشهر المقبل. إذ من المنتظر أن تشهد هذه القمة الحديث عن تشكيل التحالف العسكري العربي بشكل قوي، والذي تنتظر دول خليجية من مصر أن تعلن انضمامها إليه».

وأوضحت المصادر أن «الموقف الرافض للدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إيران ليس موقفاً شخصياً للسيسي، لكنه يعبّر عن عقيدة قوية داخل المؤسسة العسكرية، جوهرها أنه لا داعي على الإطلاق للاصطدام مع إيران للكثير من الأسباب؛ أولها أن إيران لم تعار مصر على الإطلاق، بل على العكس فإن هناك اتفاقاً غير معلن ما بين الأجهزة العميقة في الدولتين يضمن عدم اعتداء أي طرف على الآخر». ولم تستبعد المصادر أن تكون «زيارة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى مصر أخيراً، ولقاؤه مع السيسي، قد شهدت إشارات حول هذا الأمر، وذلك لما تتمتع به الدوحة من موقف متوازن في العديد من القضايا الدولية والإقليمية، ولا سيما في العلاقة مع طهران». ولفتت المصادر إلى أن «خطة توريط مصر في تحالف عسكري شرق أوسطي قد يضم إسرائيل في مواجهة إيران، تقودها أطراف إقليمية عدة، بالإضافة إلى بعض الدبلوماسيين الغربيين».

قد يلجأ الرئيس المصري لسياسة اللعب على كل الحبال

وفي السياق، قال دبلوماسي مصري سابق إنه «مع الضغط الشديد الذي تمارسه دول خليجية على النظام المصري، لإجباره على الدخول في الحلف العسكري المفترض، باستخدام ورقة المساعدات الاقتصادية، قد يلجأ الرئيس المصري إلى سياسة اللعب على كل الحبال، التي استخدمها كثيراً في السابق». وأوضح المصدر أن السيسي «قد يساير الدول الخليجية في مسألة الناتو العربي ويؤكد وقوف مصر مع دول الخليج ضد أي تهديدات تواجهها، لكن ذلك سيحرص النظام المصري على إيصال رسائل إلى إيران بأنه لن يدخل فعلياً في أي مواجهة عسكرية مباشرة معها».

وأشار المصدر إلى أن «المنطقة الآن على شفا مواجهة جديدة يمكن أن تكون في لبنان»، مضيفاً أنه «في أي حرب جديدة بالوكالة في المنطقة، ستستهدف إيران أعداءها بقوة، ومصر تعلم هذا جيداً، ولذلك تخشى من استهدافها، لأنه لو حدث ذلك، فستكون مطالبة بالرد، والرد سيكون صعباً للغاية، ويمكن أن يضع الجيش المصري في موقف محرج».

وفي سياق موازٍ، قال الدبلوماسي المصري السابق إن «استئناف مفاوضات فيينا، والتوجه الأميركي نحو عقد اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي، قد يجعل من فكرة تشكيل ناتو شرق أوسطي في مواجهة طهران غير منطقية، لأن التوصل إلى اتفاق نووي مع الأخيرة سيضمن عدم امتلاك إيران السلاح النووي، وبذلك ستنتفي مزاعم إسرائيل ودول الخليج بتهديد إيران لها». وأضاف المصدر مستدركاً أنه «على الرغم من هذا الوضع، سيسمح الرئيس جو بايدن لحلفائه في إسرائيل والخليج بالحديث عن التهديدات الإيرانية والتحلق المزعوم كما يشاؤون، لأنه في المقابل يرتبط بمصالح معهم لا سيما في الخليج، الذي يراهن على أنه سينقذه من أزمة نقص المعروض عالمياً من النفط بسبب الحرب الروسية الأوكرانية».

وتابع المصدر أن «المؤسسات الأميركية العسكرية والمخابراتية ترى أنه لا خطر من ناحية إيران». وأوضح في الوقت ذاته أن «هناك أيضاً توجهاً قوياً داخل الولايات المتحدة يرى في إيران عدواً لا بد من مواجهته، وهو التوجه الذي يدعمه اللوبي الصهيوني في أميركا، وبعض دول الخليج». وقال المصدر إن زيارة بايدن المرتقبة إلى السعودية «ستكشف النقاب عن واقع جديد في المنطقة، لكنها بالتأكيد لن تؤدي إلى تصعيد المواجهة مع إيران»، ورجح أن «الموقف المصري من هذه القضية سيتسم بالمبوعة، ولن يلتزم بأي شيء حاسم». ورأى المصدر أن زيارة السيسي المرتقبة إلى سلطنة عمان «قد تكون محاولة لظهور الرئيس المصري بمظهر المحرك للأحداث في المنطقة قبل زيارة بايدن، وقد تكون محاولة لإيصال رسالة إلى طهران تفيد بعدم وجود نية لدى القاهرة للدخول في مواجهة عسكرية مباشرة».

متابعة

قلق أممي متزايد من انتهاكات الاحتلال

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**
رام الله ـ **محمود السعدي**

تواصلت، أمس الإثنين، الانتهاكات المنهجة التي يمارسها جيش الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين في أراضي الضفة الغربية، كما تواصلت اعتداءات مستوطنيه في المسجد الأقصى، بحماية قواته، ما استدعى تحذيراً أممياً، وتنديداً ومطالبة فلسطينية في المجتمع الدولي بلجمه. وأعرب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند، أمس، خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي، عن قلقه من استمرار عمليات الهدم ومصادرة مباني الفلسطينيين من قبل سلطات الاحتلال، داعياً الحكومة الإسرائيلية إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فوراً. كما نقل خلال الجلسة شعوره «بقلق عميق» من الآثار المحتملة لحكم المحكمة العليا للاحتلال بشأن قرى مسافر يطا في محافظة الخليل جنوبي الضفة الغربية، في إشارة إلى مصادقة محكمة الاحتلال، في مايو/أيار الماضي، على خطة تهجير سكان مسافر يطا لإجراء تدريبات عسكرية لجيش الاحتلال فيها. وحذّر وينسلاند من أن خطر التصعيد في غزة لا يزال مستمراً، مضيفاً أن هشاشة الوضع السياسي والأمني في الضفة «مقلقة للغاية». كما جدّد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس «إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف» في استشهاد الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة في مدينة جنين في مايو الماضي، وضمان محاسبة المسؤولين عن استشهادها.

وأقدم الجيش الإسرائيلي، أمس، على هدم منشآت مدنية فلسطينية، شمالي الضفة، بدعوى البناء من دون ترخيص. وقال مسؤول ملف الاستيطان في محافظة طوباس والأغوار الشمالية معتز بشارات، لوكالة الأناضول، إن قوة إسرائيلية داهمت قرية أبزيق بمحافظة طوباس، وهدمت 16 منشأة فلسطينية، بينها المجلس المحلي وخيام للسكن وتربية الأغنام، موضحاً أن سلطات الاحتلال دمّرت خطوط مياه، وصادرت مولدات كهربائية يستخدمها السكان. وبيّن بشارات أن عمليات الهدم جاءت بدعوى «البناء من دون ترخيص، وتهدف للتضييق على السكان، لترك الأراضي لصالح مشاريع الاستيطانية». وبالتزامن مع عمليات الهدم، اقتحمت قوات الاحتلال، أمس، مدينة جنين، شمالي الضفة الغربية، واعتقلت أربعة شبان أشقاء هم عدي، قصي، أحمد، ومحمد حمادة، بعد اقتحام منزل والدهم إبراهيم حمادة وتحطيم محتوياته في الحي الشرقي من المدينة. وادى ذلك إلى اندلاع مواجهات بين الشبان وقوات الاحتلال في الحي الشرقي بالمدينة، أسفرت عن إصابة شاب بالرصاص الحي في الفخذ. في غضون ذلك، نفّذت مجموعات المستوطنين، يوم أمس، اقتحامات جديدة لباحات المسجد الأقصى، بمشاركة رؤساء جمعيات استيطانية وحاخامات، وبحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي التي عززت انتشارها في ساحات المسجد. وكانت بلدة أبو ديس، جنوب القدس المحتلة، شهدت ليل الأحد - الإثنين، مواجهات مع قوات الاحتلال التي اقتحمت البلدة واعتدت على مواطنين هناك مستخدمة الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت، كما داهمت عدداً من المنازل وعبثت بمحتوياتها. كذلك نفذت قوات الاحتلال، أمس، اقتحاماً لبلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى، وامتداد البلدة في حي رأس العامود الذي كانت اقتحمته الأحد أيضاً بمرافقة طواقم من بلدية الاحتلال، حيث دهمت محال تجارية وفرضت غرامات مالية على أصحابها، بينما قامت عناصر البلدية بتصوير مبانٍ ومنشآت وتعليق إخطارات هدم في مناطق متفرقة من البلدة.

فلسطينيون يتصدون لقوات الاحتلال في مسافر يطا، 22 يونيو (هاموس وزوز/الأناضول)

وفيما ترتفع حدة الانتهاكات الإسرائيلية يومياً، وصف وزير شؤون القدس الفلسطيني، فادي الهدمي، العام الذي قضته حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينت في السلطة، بـ«الأصعب والأخطر» على مدينة القدس وسكانها. وقال الهدمي، في تصريح مكتوب، إن فترة حكم حكومة بينت «شهدت تصعيداً ملحوظاً في عمليات الاستيطان بهدف تكريس ما يسمى بالقدس الكبرى، وهدم المنازل الفلسطينية والاعتقالات ومخططات تهويد وتغيير معالم المدينة، والاقتحامات والانتهاكات ضد المسجد الأقصى والأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في المدينة». وأشاد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أمس، بـ«المقاومة الشعبية» في مواجهة الاحتلال، خلال ترؤسه الجلسة الأسبوعية للحكومة في رام الله، مؤكداً أن «نوعية المقاومة الشعبية تتطور خلال الفترة الراهنة بشكل مذهل»، معرباً عن تصوره بأن «النتائج ستكون إيجابية، ولكن علينا أن نصبر ونتحمل».

أما حركة «حماس»، فطالبت، أمس، المجتمع الدولي بـ«تحمّل مسؤولياته»، والعمل على «وقف الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة». وذكرت الحركة، في بيان نشرته في الذكرى السنوية الـ55 لـ«هضم» إسرائيل القدس الشرقية، أن «المطلوب تحرك جاد من المجتمع الدولي، بدوله ومنظماته، وتحمّل مسؤولياته، لوقف جرائم الاحتلال، وسياساته الاستيطانية والتهويدية للقدس وتقسيماتها الإسلامية والمسيحية، إنصافاً لقيم الحرية والعدالة». وأكدت «حماس» أن «القدس جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين التاريخية، وفي القلب منها المسجد الأقصى، ولا سيادة ولا شرعية للاحتلال الصهيوني فيهما».

الحدث

بعد الفشل الأخير لاجتماعات اللجنة الدستورية في القاهرة، في الاتفاق على كل خطوط المسار الدستوري الذي يفترض أن يؤدي للانتخابات، تتجه أنظار الليبيين إلى مدينة جنيف السويسرية، حيث يعقد لقاء جديد بين رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء، برعاية أممية، في محاولة لتجاوز الانسداد الحاصل في المسار الدستوري الذي يفترض أن يؤدي للانتخابات، تتجه أنظار الليبيين إلى مدينة جنيف السويسرية، حيث يعقد لقاء جديد بين رئيس مجلس النواب عقيلة صالح ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء، برعاية أممية، في محاولة لتجاوز الانسداد الحاصل في المسار الدستوري. غير أن متابعين للأزمة الليبية يشككون في احتمال توصّل الرجلين لتفاهمات خلال هذا اللقاء

صالح والمشري في جنيف
لقاء جديد بلا آمال كبيرة بتجاوز الانسداد الليبي

طرابلس ـ **اسامة علي**

يحتضن مقر الأمم المتحدة في جنيف، اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء، لقاءً بين رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري، في محاولة لتجاوز الانسداد الحاصل في المسار الدستوري، بعد أن فشلت لجنة مشتركة من المجلسين أخيراً في الاتفاق على كل خطوط المسار الدستوري، وعقب ازدياد غموض الرؤية الخاصة بمستقبل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المؤجلة منذ العام الماضي. لكن الشكوك تبقى قائمة بشأن إمكانية توصلهما إلى اتفاق حقيقي يمهّد الطريق أمام نقل ليبيا إلى مسار سياسي واقعي ينتهي بإجراء انتخابات وتعيين سلطة جديدة منتخبة، في ظل تباين وجهات النظر، ومصالح البعض بإبقاء الوضع على ما هو عليه.

وأعلنت مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ستيفاني ويليامز، الخميس الماضي، قبول صالح والمشري دعوتها للاجتماع في جنيف، بعد أن كانت قد أعلنت أنها وجّهت إليهما دعوة للقاء في مقر الأمم المتحدة يومي 28 و29 يونيو/ حزيران الحالي، بغية «تجاوز النقاط العالقة» في مسودة الدستور. وانتهت في 20 يونيو الحالي الجولة الثالثة من اجتماعات اللجنة المشتركة من مجلسي النواب والدولة والمتعلقة بالمسار الدستوري، في القاهرة، من دون أن يتم إحراز تقدم بشأن التوافق على إطار دستوري للانتخابات.

في السياق، أكد ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في إحاطة صحافية مساء الجمعة الماضي، أن الأمم المتحدة «تواصل مساعيها لضمان تهيئة الظروف لإجراء انتخابات في ليبيا في أقرب وقت ممكن على أساس دستوري وقانوني توافقي».

وحول اللقاء الجديد في جنيف بين صالح والمشري، قال دوجاريك: «سنستمر في تجربة ترتيبات مختلفة، ومواقع مختلفة، لكن في نهاية الأمر، سيتعين على الأطراف الليبية الاتفاق».

من جهته، أكد رئيس المجلس الرئاسي الليبي، محمد المنفي، أن الاجتماع المرتقب بين صالح والمشري، سيكون «الفيصل». وأشار خلال لقائه مجموعة من مشايخ وحكماء وأعيان ليبيا، مساء السبت الماضي، إلى أن أمر القاعدة الدستورية سيؤول إلى المجلس الرئاسي إذا فشل اجتماع صالح والمشري. وإذا كانت مناقشة النقاط الخلافية في مسودة الدستور عنوان اللقاء بين صالح والمشري، إلا أنه من غير المعروف ما إذا كانا سيناقشان أيضاً الوضع الحكومي، وهل سيصرّ صالح على ضرورة أن تكون هذه القضية ضمن جدول أعمال اللقاء، بعد أن فشل في تمريرها في لقائهما السابق الذي كان مقرراً أن يجمعهما في القاهرة، في 17 يونيو الحالي، قبيل ختام اجتماعات لجنة المسار الدستوري. كما يأتي اللقاء بعد أن توافقت اللجنة الدستورية المشتركة من مجلسي النواب والدولة، بعد ثلاث جولات في القاهرة رعتها البعثة الأممية، على 180 نصاً من مواد مسودة الدستور، فيما اختلفت على 13 مادة. فهل يتمكن الرجلان من إكمال المسار، وحل النقاط الخلافية في المواد المتبقية؟

ويتزامن اللقاء مع مواقف أممية ودولية جديدة أزاحت شيئاً من الغموض حول مصير اتفاق ملتقى الحوار السياسي الذي كان جاء بحكومة عبد الحميد الدبيبة إلى السلطة، فبعد مرور يوم على انتهاء الأجل المعلن للاتفاق، في 22 يونيو الحالي، دعا نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حقّ «القادة الليبيين للامتناع عن استخدام تاريخ 22 يونيو كأداة للتلاعب السياسي». وأضاف «لقد حددت خريطة الطريق انتهاء المرحلة الانتقالية في 22 يونيو بشرط إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بحلول هذا الوقت، وهو ما لم يحدث».

تلا ذلك بيان خماسي صدر عن فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة، فبعد مرور يوم على انتهاء الأجل المعلن لانتهاء المرحلة الانتقالية، بشرط إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021»، موضحاً أن «هذا لم يحدث». وشددت الدول الخمس على «الحاجة إلى حكومة ليبية موحدة قادرة على الحكم وإجراء هذه الانتخابات في جميع أنحاء البلاد»، لافتاً إلى أن ترحيبه جاء «بصفتي رئيس تلك الحكومة، المنتخبة والمدعومة من قبل مجلسي النواب والدولة».

وأعطى موقفا الأمم المتحدة والدول الخمس أملاً جديداً بالدفع نحو إجراء الانتخابات في ليبيا، بعد تشديدهما على أنها أساس الاتفاق السياسي وتحقيقها شرط انتهاء الاتفاق، وهو ما يشكل عاملاً ضاغطاً على صالح والمشري، للإسراع في التوافق على شكل الإطار الدستوري للانتخابات، بحسب رأي الأكاديمي الليبي، أستاذ العلوم السياسية خليفة الحداد. وقال الحداد، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ «الخلاف حول الاتفاق السياسي لم يبدأ من تاريخ نهايته يوم 22 يونيو، وإن كان هذا التاريخ عمّق المشكلة، إذ إنّ تكليف مجلس النواب لحكومة جديدة في فبراير/ شباط الماضي برئاسة فتحي باشاغا كان بداية الأزمة، خصوصاً بعد رفض مجلس الدولة والدبيبة الاعتراف بها وتسليم السلطة لها، ما دفعها لاختيار مدينة سرت مقراً مؤقتاً لعملها».

واستبعد الحداد أن يصل صالح والمشري إلى أي توافق في لقائهما المرتقب، مضيفاً أن «ما تم الإعلان عنه سابقاً على أنه تفاهم كبير بين جانبي اللجنة الدستورية من المجلسين، ووُصف بالخطوة الإيجابية، لم يكن سوى تمويه للمشهد، أو إرسال رسائل إيجابية غير واقعية تخدر الناس المتلهفين للانتخابات». وأوضح الحداد أن «المواد الـ180 لم يكن عليها أي خلاف من البداية، والرهان الحقيقي يكمن في الاتفاق حول المواد الخلافية، وأبرزها: شروط الترشح لرئاسة الدولة، خصوصاً لمن يمتلك جنسية دولة أخرى، أو من صدرت أحكام غير نهائية وباتة بحقه، هذا بالإضافة إلى باب الأحكام الانتقالية التي تبيّن دور السلطات الحالية إلى حين الوصول للانتخابات». وتوقع الحداد عدم اتفاق صالح والمشري على هذه المواد، لأنها «متعلقة بالشخصيات الجدلية نفسها التي أفشلت إجراء الانتخابات في ديسمبر الماضي».

ورأى أن «بقاء الشروط الجدلية يخدم مصالح صالح والمشري وحلفائهما في المجلسين، فعدم التوافق على إطار دستوري يعني تأجيل الانتخابات وبقاءهما في السلطة لأقصى فترة ممكنة». واعتبر أن من ملامح الفشل المسبق للقاء صالح والمشري المرتقب هو «المفارقة العجيبة في أنهما مكلفان بالتوافق حول الانتخابات التي ستقصيهما عن المشهد».

في المقابل، اعتبر الناشط السياسي الليبي خميس الرابطي أن اللقاء «قد يمثّل فرصة للاتفاق في حالة واحدة، وهي التوافق على عدم إقصاء أي شخصية تريد الترشح لانتخابات، وترك الاختيار للشعب عبر صناديق الاقتراع». ورجح الرابطي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «ينتج الانسداد الحالي مساراً جديداً قد يضطر معه الجميع للذهاب إلى التفكير في استحداث تسوية أخرى، كما حدث في اتفاق ملتقى الحوار السياسي، المعروف باتفاق جنيف، بعد فشل اتفاق الصخيرات (2015)». وتوقع الرابطي أن ذلك لن يكون عبر مسودة الدستور «بل عبر قاعدة دستورية مؤقتة يتم خلالها تعديل الخلل الذي شاب القوانين الانتخابية التي أصدرها صالح في السابق»، مضيفاً «لا يوجد خيار بديل لتجاوز المواد العالقة في مسودة الدستور».

من تظاهرة في بنغازي رفضا للتجديد الانتخابات (عبد الله دوما/فرانس برس)

الانتخابات بعيدة

اعتبر الناشط السياسي خميس الرابطي، ان بيان الدول الخمس الصادر الجمعة الماضي «فضفاض وغير واضح». وتابع «هذا البيان قد يكون نقل وجهة نظر هذه الدول بان يتم توحيد الحكومة عبر مفاوضات بين عبد الحميد الدبيبة وفتحي باشاغا اولا، ثم الاعداد لانتخابات، وهذا يعني ضرورة ان ينافس عقيلة صالح وخالد المشري (الصورة)، المسالة الحكومية في لقائهما. وبمعنى آخر، فان وصول البلاد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لا يزال بعيداً جداً».

الحداد: تكليف حكومة برئاسة باشاغا كان بداية الأزمة

الرابطي: الانسداد الحالي قد ينتج عنه مسار جديد

شرق غرب

السعودية والأمم المتحدة تبحثان هدنة اليمن

بحثت السعودية مع الأمم المتحدة، الأحد، جهود إنجاح الهدنة في اليمن المستمرة منذ إبريل/نيسان الماضي، وذلك خلال لقاء في الرياض بين السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، والمبعوث الأممي هانس غروندبرغ (الصورة)، وفق بيان لسفارة المملكة في اليمن. وأفاد البيان بأنه «جرى خلال اللقاء نقاش جهود إنجاح الهدنة التي ترعاها الأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم وشامل في اليمن، وبدء العملية السياسية بين الحكومة والحوثيين».

(الأناضول)

سورية: ضحايا بمناطق المعارضة والنظام و«قسد»

قتل وجرح 17 شخصاً على الأقل بينهم أطفال، خلال الساعات الماضية، في مناطق متفرقة من سورية تسيطر عليها المعارضة والنظام و«قوات سورية الديمقراطية» (قسد). وسقط الضحايا جراء انفجار عبوات ناسفة والغام في ريف حماة الشمالي الشرقي وريف حلب الشرقي ومنبج، واشتباك بين عناصر مليشيات «الدفاع الوطني» التابعة للنظام بمنطقة القلمون الغربي بريف دمشق.

(العربي الجديد)

باكستان: مقتل جنديين وسبعة مسلحين

قال الجيش الباكستاني في بيان له أمس الإثنين، إن مواجهات مسلحة وقعت بين قوات الجيش ومسلحين في منطقة غلام خان بمقاطعة شمال وزيرستان القبلية شمالي غرب باكستان، أدت إلى مقتل اثنين من عناصر الجيش، بالإضافة لسبعة مسلحين. في غضون ذلك، أعلنت قوات مكافحة الإرهاب، في مدينة لاهور، مركز إقليم البنجاب وتمكنت من اعتقال خلية مكونة من 11 مسلحاً ينتمون إلى منظمة مسلحة محظورة، من دون ذكر تفاصيل إضافية.

(العربي الجديد)

اتصال مرتقب بين بايدن وشي

أعلن مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، أمام الصحافيين أمس الإثنين، على هامش قمة مجموعة السبع، أن الرئيس جو بايدن ونظيره الصيني شي جين بينغ (الصورة) «ستتاح لهما الفرصة لتبادل الآراء في الأسابيع المقبلة». ولم يحدد سوليفان شكل أو موعد هذا الاتصال، لكنه أكد أنه على مستوى مجموعة السبع وحلف شمال الأطلسي كان هناك «دائماً قدر أكبر من التقارب حول التحديات» المرتبطة بالطموحات الصينية.

(فرانس برس)

مقتل ستة شرطيين في المكسيك

قتل ستة من عناصر الشرطة وجرح أربعة آخرون في شمال المكسيك، الأحد، بعدما هاجمهم مسلحون، وفق ما أعلنت سلطات مقاطعة نويفو ليون التي تشهد عنفاً مرتبطاً بالاتجار بالمخدرات. ووقعت المواجهات ليلاً عندما استهدف مجهولون مدججون بالسلاح كانوا في حوالى عشر شاحنات، عناصر الشرطة «وكان عددهم يفوق عدد زملائنا»، على ما قالت دائرة شؤون الأمن في المقاطعة في بيان.

(فرانس برس)

تقرير

تركيا والنظام السوري: تعاون أمني محدود

تحتفظ تركيا بحد أدنى من التعاون مع النظام السوري، وتحديداً عبر لقاءات على المستوى الأمني والاستخباراتي، من دون أن يصل ذلك إلى التطبيع السياسي

غازي عنتاب ـ **امين العاصي**
إسطنبول ـ **جابر عمر**

لا تزال تركيا تتمسك بموقفها برفض أي تطبيع سياسي في العلاقات مع النظام السوري قبل التوصل إلى حل سياسي للقضية السورية، والذي يبدو بعيد المنال في المدى المنظور. لكن ذلك لا يلغي وجود تعاون استخباراتي بوساطة روسية، تفرضه تحديات أمنية على الحكومة التركية ونظام بشار الأسد، لكنه يبقى محدوداً ومرتبطاً بالتطورات التي تحصل.

وأعلن المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن في مقابلة تلفزيونية، مساء أول من أمس الأحد، عن وجود «لقاءات» على الصعيد الاستخباراتي بين بلاده والنظام السوري «بين الحين والآخر بهدف المصلحة الوطنية»، غير أنه أكد أنه لا يوجد اتصال على المستوى السياسي. أشار المسؤول التركي إلى أن عقد صفقة مع النظام لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم «ليس بالأمر السهل»، لافتاً إلى أن هؤلاء اللاجئين «فروا من الحرب، وعادوا من الأم شديدة»، وأكد في الوقت نفسه «ضرورة عودة اللاجئين في نهاية الأمر، ولكن من دون التسبب بمأساة إنسانية». وشدد قالن على أن أنقرة تبذل الجهود «لإنشاء منطقة آمنة في شمال سورية وخلق بيئة حيث يمكن لهؤلاء الأشخاص الحفاظ فيها على حياتهم، في عفرين وإدلب وتل أبيض ورأس العين».

وفي ما يتعلق بالقاءات الاستخباراتية بين تركيا والنظام السوري، قالت مصادر تركية مطلعة لـ«العربي الجديد»، إن «اللقاءات الأمنية بين المخابرات الوطنية التركية وأجهزة استخبارات النظام ليست دورية، بل هي لقاءات جرت أثناء إنجاز التوافقات التركية الروسية في مناطق خفض التصعيد، شمال شرق وشمال غرب سورية، وتشكيل المناطق الآمنة، أي إبان العمليات العسكرية التركية في هذه المناطق»، نافية أن تكون هناك أي «لقاءات قد جرت في الفترة الأخيرة». وأضافت المصادر أن «اللقاءات تُعقد عندما تستلزم الأمور بين الطرفين ذلك، وهي تتم بوساطة روسية في كل مرة، ويتم تحديد مستوى المشاركة فيها من قبل مسؤولي أجهزة المخابرات بحسب الاجتماع وطبيعته»، مشيرة إلى أنها «لقاءات تحصل على مستوى منخفض بشكل عام، وليس على مستوى رفيع كأن تشمل رؤساء أجهزة الاستخبارات». وهذه ليست المرة الأولى التي يشير فيها مسؤول تركي إلى وجود اتصالات بين الأجهزة الأمنية في تركيا وتلك التابعة لنظام بشار الأسد خلال سنوات الصراع السوري.

وكانت أنقرة ترتبط بعلاقات «مميزة» مع النظام قبيل انطلاق الثورة السورية عام 2011، والتي أرخت بظلالها على هذه العلاقات، بعدما رفض بشار الأسد التجاوب مع محاولات حثيثة من الحكومة التركية للتوصل إلى حلول سياسية للحيلولة دون اتساع نطاق الحراك الثوري في ذلك العام. ومنتصف عام 2011، فتحت تركيا حدودها الجنوبية أمام تدفق اللاجئين السوريين، حتى باتت تركيا تضم اليوم أكثر من 4 ملايين لاجئ سوري، تحاول إيجاد حلول للفهم من خلال توفير ظروف لعودة بعضهم إلى الداخل السوري. وكانت أنقرة قد أغلقت سفارتها في دمشق، وقنصليتها في مدينة حلب عام 2012، وفرضت عقوبات على حكومة النظام، منها وقف التعامل مع المصرف المركزي السوري بسبب «قمع المتظاهرين». ورد النظام على هذه العقوبات باتخاذ إجراءات عدة ضد تركيا منها إيقاف العمل بمنطقة التجارة الحرة بين البلدين.

وتدعم تركيا فصائل المعارضة السورية المسلحة في الشمال السوري، فضلاً عن أنها أقامت العديد من القواعد العسكرية على امتداد هذا الشمال، غربي الفرات وشرقه. كما تحتضن تركيا «الائتلاف الوطني السوري»، الذي يعد أبرز التيارات السياسية في المعارضة السورية، وتعتبره الأمم المتحدة وبرلمانية بحلول هذا الوقت، وهو ما لم يحدث».

قالن: لا اتصال على المستوى السياسي مع النظام (أوزان كوسه/فرانس برس)

مصادر تركية: اللقاءات تعقد عند اللزوم بوساطة روسية

الطرف المعني بالتفاوض مع النظام لإيجاد حلول للأزمة السورية، ويبدو أن الجانب التركي يرى أن التعامل مع الخطر الذي تشكله «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، التي تعتبرها أنقرة نسخة سورية من حزب العمال الكردستاني، يتطلب اتصالات أمنية مع النظام السوري.

وكان النظام قد سهّل لحزب العمال الكردستاني إدخال عناصره إلى الشمال الشرقي من سورية لقمع الشارع الكردي في عام 2012. ولكن سرعان ما شكّل هذا الحزب وحدات «حماية الشعب» التي تحولت في عام 2015 إلى الثقل الرئيسي لـ«قسد» التي فرضت سيطرة شبه مطلقة على منطقة شرقي نهر الفرات الغنية بالثروات، بدعم من التحالف الدولي بقيادة واشنطن.

في السياق، قال الباحث السياسي التركي هشام جوناي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «هناك تحديات أمنية تعني الجانبين التركي والسوري على حد سواء، خصوصاً ما يتعلق بتنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني». وأضاف أن «حزب العمال الكردستاني يتخذ من سورية مقراً، ويهدد وحدة أراضيها من خلال تأسيس إقليم مستقل في شمال شرقي سورية، وهذا أمر يضرّ الإدارتين السورية والتركية». وتابع: «أنقرة تدرك أن تقسيم سورية سيؤثر سلباً على وحدة الأراضي التركية، لذا أعتقد أن هناك تنسيقاً بين الأجهزة الأمنية في تركيا وسورية لتبادل المعلومات الاستخباراتية». واستبعد جوناي أن يفضي هذا التعاون الأمني إلى تطبيع سياسي بين الجانبين، موضحاً أن «تركيا تحتضن المعارضة السورية، وما لم يحدث حل سياسي للقضية السورية، فلا عودة للعلاقات الدبلوماسية بين أنقرة ودمشق».

وعلى الرغم من أن النظام يعتبر الحضور التركي في شمال سورية بمثابة «احتلال»، بيد أنه أكد أكثر من مرة استعداده لتطبيع العلاقات مع تركيا في سياق محاولات حثيثة لإعادة تعويم نفسه إقليمياً. وفي هذا الصدد، أكد وزير خارجية النظام فيصل المقداد، في فبراير/ شباط الماضي، أن علاقات نظامه مع تركيا يمكن أن «تتحسن» في حال سحبت الحكومة التركية قواتها من سورية وكفت عن دعم «الإرهابيين».

إضاءة

قلق جزائري من جر تونس للتطبيع

تتخوف الجزائر من خطوات لجر تونس للتطبيع مع الكيان الصهيوني، خصوصاً ان هذا الامر، إذا حدث، يشكل تهديداً واضحاً لامنها

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تبدي المؤسسة الرسمية والنخب السياسية في الجزائر اهتماماً لافتاً بتطورات الأوضاع في تونس، في ظل مخاوف من أن يؤدي المسار القائم إلى حالة تطبيع بين تونس والكيان الصهيوني. ويلفت توارد تصريحات مسؤولين في تونس، عن وجود مخططات تطبيع في تونس، نظر المسؤولين والسياسيين في الجزائر. وكان الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي قد قال، الثلاثاء الماضي، في مؤتمر لقيادات الاتحاد في القيروان، وسط تونس، إن «هناك حملات تقوم بها صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي، وتقودها رويوبات إلكترونية من اللوبي الصهيوني والمخابرات الأجنبية لمسألة جوهرية، ليس محبة في تونس أو في حرية التعبير، وإنما خدمة لمصالح جيوسياسية تتعلق بمحاور إقليمية تونس اليوم جزء لا يتجزأ منها، خصوصاً بعد تطبيع المغرب مع الكيان الصهيوني، في مساع لإخضاع تونس للتطبيع لمحاصرة الجزائر».

لكن وزارة الخارجية التونسية كانت قد نفت في أوائل شهر يونيو/ حزيران الحالي ما تم الترويج له في وسائل إعلام عن اتصالات دبلوماسية بين تونس والاحتلال الإسرائيلي. وكان موقع صحيفة «يسرائيل هيوم» قد زعم أنّ تونس وإسرائيل تجريان اتصالات دبلوماسية بهدف إحداث تقارب في العلاقة بينهما، ونقل عن موقع إخباري عربي أنّ الجهود الهادفة لإحداث التقارب «التي تحاول إفشالها».

بالنسبة للجانب الجزائري، فإن القلق من التطبيع في تونس مرتبط بمدارات الأمن القومي الجزائري والإقليمي، إذ تعتبر الجزائر أن أي تمركز أكبر للكيان الصهيوني في المنطقة، أو للمحاور الإقليمية المؤيدة للتطبيع، هو تهديد واضح لأمنها القومي، خصوصاً بعد تطبيع المغرب مع إسرائيل، بعد الاتفاقات السياسية والأمنية والعسكرية الأخيرة بين الرباط وتل أبيب.

ويعني أي نجاح لجر تونس إلى مسارات التطبيع محاصرة الجزائر من الجانبين الشرقي والغربي. وقد يفسر هذا بوضوح بعض التحفظ الذي تبديه الجزائر في الفترة الأخيرة من سياسات الرئيس التونسي قيس سعيّد، والأطراف التي تسانده إقليمياً. ويعتقد مسؤولون في الجزائر، تحدثت إليهم «العربي الجديد»، أن الجزائر حذرة من المؤشرات الكامنة للتطبيع في تونس، ومن «إمكانية أن يكون هناك تصور إقليمي لكيفيات جر تونس إلى ذلك، عبر تدمير الوضع السياسي، واستغلال حاجيات تونس، وأن يكون محور التطبيع يعمل بهدوء ويوظف عامل الوقت».

وقال مصدر جزائري رفيع المستوى، لـ«العربي الجديد»: «ندرك في الجزائر أن محور التطبيع ليس متسرعاً بمعنى أنه يدرك ظروف تونس وتوازناتها الداخلية والعوامل المحيطة بها، لذلك هو غير مستعجل في الأمر، لكنه يشتغل في الوقت نفسه على أن تتوفر الظروف الداخلية التي تضع تونس أمام خيار التطبيع».

وأضاف: «من ضمن هذه العوامل ألا تكون القوى السياسية والمدنية والمجتمعية الرافضة للتطبيع في الوقت الحالي، قادرة في المرحلة المقبلة على صد التطبيع إذا حدث، خصوصاً في مرحلة ما بعد 2024»، ويقصد ما بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة في تونس.

واللافت أن المؤسسة الرسمية في الجزائر ليست وحدها التي تراقب تطورات الوضع في تونس على صعيد مؤشرات استباقية للتطبيع، لكن القوى والنخب السياسية لديها القدر نفسه من المخاوف، بما فيها قوى المعارضة. وأكد المتحدث باسم حركة «مجتمع السلم»، كبرى قوى المعارضة في البرلمان، نصر الدين حمدادوش، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن «هناك مخاوف جدية من انتقال تونس من مربع التبني المبدئي للدفاع عن الحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني، إلى مربع التطبيع، وهي مخاوف حقيقية مؤسّسة على مؤشرات فعلية، ولا تحتاج إلى كثير ذكاء أو تحليل للتدليل على هذا المنحى التصاعدي في ذلك». وأضاف: «من الواضح وقوع نظام قيس سعيّد تحت تأثيرات فرنسا والدول العربية المطبّعة مع الكيان الصهيوني، بحيث أن هناك مساومة بين التطبيع والبعد الاقتصادي والأمن الغذائي لتونس في الوقت الراهن». ولفت إلى أن «هناك مؤشرات ترصدها الجزائر، تؤكد النزوع التونسي نحو التطبيع، ونعتقد أن هذا من بين العوامل التي تثير حفيظة الجزائر من سعيّد، ودفعت إلى تغيير الموقف منه». وأشار إلى أن «هناك أزواجية في الخطاب الرسمي التونسي، فسعيّد بدأ حملته الانتخابية بقوله إن التطبيع خيانة عظمى، لكن هناك تسريبات رسمية من وزراء إسرائيليين بأن تونس ضمن قائمة الدول التي ستلتحق بقافلة التطبيع، وهناك تصريحات واضحة لوزير خارجية تونس الأسبق خميس الجهيناوي، العراب الأكبر للتطبيع، دون أن تتم إدانته بالخيانة العظمى».

من جهته، رأى رئيس جمعية الجزائر الدولية، التي تهتم بعلاقات الجزائر الخارجية، المحلل السياسي إدريس ربوح، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن المخاوف الجزائرية، وإن كانت غير معلنة على الصعيد الرسمي، فإنها تتأسس على مجموعة من المعطيات، ملتقى الحوار السياسي، المعروف باتفاق جنيف، بعد فشل اتفاق الصخيرات (2015)». وتوقع الرابطي أن ذلك لن يكون عبر مسودة الدستور «بل عبر قاعدة دستورية مؤقتة يتم خلالها تعديل الخلل الذي شاب القوانين الانتخابية التي أصدرها صالح في السابق»، مضيفاً «لا يوجد خيار بديل لتجاوز المواد العالقة في مسودة الدستور».

أي نجاح لجر تونس إلى مسارات التطبيع يعني محاصرة الجزائر

تظاهرة داعمة للفلسطينيين في العاصمة تونس، مايو 2021 (Getty)

تقرير

الحكومة العراقية

عملية التشكيل معطلة وشروط على حلفاء إيران

لا تزال عملية تشكيل الحكومة العراقية الجديدة معطلة، وسط مخاوف من استفزاز زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، ووضع تحالف «السيادة» شروطاً يجب تنفيذها قبل المشاركة بالمفاوضات بشأن تشكيل الحكومة، التي يتوقع أن تبدأ خطوات تشكيلها بعد عيد الأضحى

مخاوف من استفزاز الصدر بطريقة تحرك الشارع (أحمد الربيعي/فرانس برس)

بغداد ـ **عادل النواب**

رغم إعلان تحالف «الإطار التنسيقي» في العراق ما يصفه بانتهاء حالة الانسداد السياسي في البلاد، إثر قرار زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر الخروج من العملية السياسية، واستقالة نواب كتلته المتصدرة في الانتخابات من البرلمان، إلا أنه لغاية الآن لم تخض قوى التحالف، المدعوم من إيران، أي مفاوضات رسمية مع الكتل والأحزاب السياسية العربية السنية والكردية، أو النواب المستقلين والكتل المدنية، لتشكيل الحكومة الجديدة.

وبات فعلياً الآن تحالف «الإطار التنسيقي» هو الكتلة الأكبر داخل مجلس النواب، بعد حصوله على غالبية مقاعد نواب الكتلة الصدرية، ما يجعله الفاعل الأساسي في عملية تشكيل الحكومة الجديدة، إلى جانب تمرير أي قرار أو مشروع قانون يريده. وخلال اليومين الماضيين، تحدث أعضاء في «الإطار» عن عزمهم على تعديل قانون الانتخابات الحالي، وإعادته إلى نظام الدائرة الواحدة في كل محافظة، وليس الدوائر المتعددة. وحول آخر تطورات المشهد السياسي، أكدت مصادر برلمانية في العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، عدم عقد أي لقاء سياسي رسمي بين قوى «الإطار التنسيقي» وباقي الكتل السياسية حول ملف تشكيل الحكومة، مع استمرار تعثر تقريب وجهات النظر بين الحزبين الكرديين في إقليم كردستان العراق (الحزب الديمقراطي الكردستاني) حيال الاتفاق على مرشح رئاسة الجمهورية.

وما زال رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني يصر على ترشيح وزير داخلية الإقليم ريبر أحمد لمنصب الرئاسة، بينما يصر «الاتحاد الكردستاني»، بزعامة بافل الطالباني، على ولاية ثانية للرئيس الحالي برهم صالح. وقال نائب بارز في تحالف «الإطار التنسيقي»، لـ«العربي الجديد»، إن التحرك من قبل التحالف «لم يبدأ بعد، لوجود حاجة لإجراء مزيد من التفاهمات بين قادة الكتل المنضوية ضمن الإطار التنسيقي ذاته حول الحكومة بذاتها». وأقر بوجود ما وصفه «بتباينات في الرؤية داخل التحالف حيال كيفية إدارة المرحلة المقبلة من المفاوضات، والمخاوف من استفزاز مقتدى الصدر ما قد يؤدي لتحريك الشارع». وأكد أن بعض الأطراف داخل التحالف اقترحت العمل على «التواصل مع زعيم التيار الصدري، من أجل ضمان عدم وقوفه ضد أي حكومة تتشكل، وضمان عدم المساس بالمسؤولين العاملين في المؤسسات الحكومية الحالية المنتمين للتيار الصدري». واعتبر النائب في تحالف «الإطار التنسيقي» أن «كل القوى السياسية الشيعية تدرك خطورة بقاء مقتدى الصدر خارج حراك تشكيل الحكومة الجديدة، ولهذا، فإن محاولة إقناع الصدر بالموافقة على بعض شروطه ما زالت مستمرة من بعض الأطراف السياسية من قوى الإطار التنسيقي». في المقابل، أكدت مصادر سياسية في تحالف «السيادة»، الممثل السياسي للعرب السنّة في العراق، وجود لائحة طويلة من الشروط التي يطالب التحالف بتنفيذها قبل الدخول في أي مفاوضات رسمية. وأوضحت أن من أبرز الشروط ملفات الحقوق والانتهاكات في مناطق شمال وغرب البلاد، وأبرزها ملفات النازحين وإعمار المدن والكشف عن مصير المغيبين، وتعويض الأهالي المدمرة منازلهم وملف الاعتقالات والسجون. ويطالب التحالف بضمانات بشأن تنفيذ تلك الشروط، إلى جانب إعادة النظر بالتوازن داخل مؤسسات الدولة، الأمنية والخدمية على حد سواء.

تباين داخل «الإطار التنسيقي» حيال إدارة المفاوضات

تدرك القوى الشيعية خطورة بقاء الصدر خارج الحراك الحكومي

وفي السياق، قال العضو البارز في تحالف «الإطار التنسيقي» النائب أحمد الموسوي، لـ«العربي الجديد»، إن «أي مفاوضات رسمية بين القوى السياسية حول تشكيل الحكومة الجديدة، لم تنطلق حتى هذه اللحظة، لكن هناك أجواء بشأن بدء تلك الحوارات بين كل الكتل، وهناك تواصل بين الأطراف السياسية للبدء بالمفاوضات». وأكد أن «الأيام القليلة المقبلة ستشهد انطلاق المفاوضات الرسمية بين القوى السياسية بشأن تشكيل الحكومة، وهذا الأمر ستشارك فيه كل الأطراف من دون تهميش وإقصاء أي طرف سياسي، بما في ذلك النواب والجهات المستقلة». وبيّن أن «تشكيل الحكومة الجديدة، وفقاً للمعطيات الحالية، من المتوقع أن تبدأ خطواته بعد انتهاء عطلة عيد الأضحى (منتصف يوليو/ تموز المقبل)، وبعد مباشرة مجلس النواب العراقي فصله التشريعي الجديد، والوقت المتبقي كافٍ لحصول توافق على تشكيل حكومة تجمع كل الأطراف السياسية».

من جهته، قال القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني مهدي عبد الكريم، لـ«العربي الجديد»، إن حزبه أبلغ قوى «الإطار التنسيقي»، شروطه بشأن تشكيل الحكومة، وهي «الشراكة الحقيقية والتوازن الحقيقي مقابل المضي بهذه العملية»، وفقاً لتعبيره. وبيّن أن «انعقاد جلسة البرلمان الاستثنائية يوم الخميس الماضي، كانت بعد الموافقة على شروطنا من قبل قوى الإطار التنسيقي. لكن حتى هذه اللحظة لم تنطلق المفاوضات الرسمية بين القوى السياسية بشأن تشكيل الحكومة، والأيام القليلة المقبلة قد تشهد هذا الحراك بشكل رسمي، وستكون هناك زيارات متبادلة بين كل الأطراف». وأضاف: «إننا سوف نعمل، من خلال الحوارات والمفاوضات وتشكيل الحكومة الجديدة، على المطالبة بحقوق إقليم كردستان، والعمل على إنهاء الخلافات والملفات العالقة بين القوى السياسية وتطبيق الدستور لحسم أي خلاف بين بغداد وأربيل».

وعن هذا الوضع، قال المحلل السياسي أحمد الشريفي، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن «تأخير القوى السياسية للحوارات والمفاوضات الرسمية بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، يدل على أن هذه القوى تدرك جيداً صعوبة تحقيق أي نجاح بهذا الأمر مع انسحاب زعيم التيار الصدري من هذه الحوارات والمفاوضات». وبيّن الشريفي أن «كل المعطيات تؤكد صعوبة مضي الأطراف السياسية بعملية تشكيل الحكومة الجديدة من دون وجود موافقة من الصدر على شكل الحكومة ورئيسها، وحتى وزرائها، ولهذا فإن الكتل توقفت عن هذا الأمر بعد عملية أداء النواب اليداء عن الصدريين اليمين الدستورية». وأضاف أن «لجوء القوى السياسية إلى قضية حل مجلس النواب والذهاب نحو انتخابات مبكرة ما زال أمراً وارداً جداً، وقادة الإطار التنسيقي بدأوا يلمّحون إلى ذلك، بعد إدراك صعوبة المضي بتشكيل الحكومة الجديدة من دون الصدر. ولهذا لا مفاوضات رسمية بخصوص تشكيل الحكومة إلى حين إيجاد حلول تُقنع الصدر بدعم الحكومة الجديدة، أو ربما حصول اتفاق نحو الانتخابات المبكرة».

إضاءة

أربيل تعتزم تدويل الهجمات على الإقليم

مع توالي الهجمات الصاروخية على إقليم كردستان في شمال العراق في الأشهر الأخيرة، قررت حكومة الإقليم تدويل هذا الملف

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

أعلنت حكومة إقليم كردستان العراق، مساء أول من أمس الأحد، عزمها على تدويل ملف الهجمات الصاروخية المتكررة التي تطاول الإقليم، وذلك في أول رد فعل من نوعه، مؤكدة اتخاذ إجراءات عسكرية وتعزيز المنطقة بقوات إضافية لضبط الأمن ومنع تلك الهجمات. وخلال الأسابيع الأخيرة، تعرضت منشآت نفطية في الإقليم لهجمات صاروخية متكررة، وهو ما بات يشكل خطراً على عمل الشركات الأجنبية المستثمرة في الإقليم، التي قد تنسحب من جراء عدم توفير أجواء آمنة لعملها.

وعبّر رئيس حكومة الإقليم مسرور البارزاني عن قلقه من «تكرار الهجمات في الأشهر الأخيرة على الشعب والبنية التحتية العامة»، معتبراً في بيان صدر في وقت متأخر من ليل أول من أمس الأحد، أن «الجبناء الذين ينفذون تلك الهجمات لجأوا إلى الاعتداءات الإجرامية، لأنهم فقدوا تعاطف الرأي العام في باقي أنحاء البلاد، وبدلاً من التركيز على المستقبل والتكامل الاقتصادي مع بقية العالم لخلق فرص عمل للشباب، تطلق تلك الجماعات الخارجة عن القانون صواريخ على قرانا وعلى المدنيين عامة».

وأكد البارزاني أنه بحث هاتفياً «مع الشركاء السياسيين الرئيسيين في إقليم كردستان وبغداد، إلى جانب أصدقائنا في الخارج، الملف»، مبيناً أنه «خلال مكالمتي مع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، شددت على الحاجة إلى تشكيل قوة مشتركة من البشمركة والقوات العراقية لملء أي فراغ قائم في المناطق المتنازع عليها، التي تستخدمها الجماعات الخارجة عن القانون لزعزعة استقرار البلاد بأسرها بشكل متهور، وشرحت له أن الهجمات تهدد الاستقرار والمناخ الاستثماري للبلاد، ودعوته إلى اتخاذ إجراءات علنية وعملية لكبح جماح تلك المجاميع».

وأشار البارزاني إلى أنه «بحث الملف أيضاً مع منسق البيت الأبيض للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا بريت ماكغورك، إذ يجب أن يظل أصدقاؤنا الأميركيون وكل مستثمر ملتزمين معنا، وعدم الاستسلام إلى الخوف»، مشدداً على أنه «في الأيام القليلة المقبلة، ساحث أصدقاءنا وشركاءنا الدوليين ومجلس الأمن الدولي على تجديد الجهود مع أربيل وبغداد وإيجاد سبل لنا على حد سواء، للحماية من المزيد من الهجمات الإرهابية»، وأضاف: «وجهت وزيري شؤون البشمركة والداخلية لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البنية التحتية العامة الحيوية ومنشآت النفط والغاز»، مؤكداً أنه «اتفقنا على تعزيز المنطقة بقوات إضافية، وستتم مراجعة المزيد من الإجراءات في الأيام المقبلة، ولفت إلى أن «حكومة الإقليم ستدافع عن الاستثمارات وتحميها في قطاع النفط والغاز وكل البنية التحتية العامة، وأوضحت أن أي هجوم على كردستان في أي مكان هو اعتداء على كل كردستان وشعبها»، داعياً الشعب إلى «البقاء حازماً، إذ إن الهجمات جزء من جهد منسق لردعنا عن خططنا الاستراتيجية والبرنامج الإصلاحي، وهي بالتأكيد لن تزعزع صمودنا».

لم تربط حكومة كردستان ملف تدويل الهجمات ببغداد

غرب أربيل، لهجوم صاروخي، تبعت ذلك هجمات أخرى، كان آخرها الأسبوع الفائت، إذ تعرض حقل كورمور الغازي في قضاء جمجمال التابع لمحافظة السليمانية، في المحور القريب من محافظة كركوك، الذي تستثمر فيه شركة دانة غاز الإماراتية، لثلاث هجمات بصواريخ كاتيوشا وقد تتابعت على مدار أربعة أيام.

وفي وقت سابق من يوم أول من أمس الأحد، دانت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان لها، الهجمات على حقل غاز كورمور، معتبرة أنها «تهدف إلى تقويض الاستقرار الاقتصادي وتحدي السيادة العراقية، وزرع الانقسام والترهيب». ودعت الخارجية الأميركية إلى التحقيق في هذه الهجمات ومحاكمة المسؤولين عنها.

ولم ترتبط حكومة إقليم كردستان ملف تدويل الهجمات ببغداد، إذ سبق لهذه الحكومة أن طالبت الحكومة الاتحادية بتدويل الهجوم الصاروخي الإيراني على أربيل في منتصف مارس/ آذار الماضي، والذي تبعه تأكيد من الحرس الثوري الإيراني بشأن مسؤوليته رسمياً عن القصف، قائلاً إنه «استهدف مركزاً استراتيجياً للصهيونية في أربيل»، إلا أن ضغوطاً تعرضت لها حكومة بغداد حالت دون أي تحرك باتجاه التدويل. وكان القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني هوشير زيباري قد اعتبر في وقت سابق أن تلك الهجمات تؤكد حقيقة أن «القوى الميليشياوية في بغداد تريد تركيع إقليم كردستان وإخضاعه لسلطانها».

عبّر مسرور البارزاني عن قلقه من تكرار الهجمات (فاتح أكتاش/الأناضول)

متابعة

أيرلندا الشمالية محور خلاف بريطاني أوروبي

انطلق النواب البريطانيون في بحث تعديلات بشأن الترتيبات الجمركية في أيرلندا الشمالية، وهو أمر اغضب الاتحاد الأوروبي وايرلندا

ناقش النواب البريطانيون، أمس الإثنين، مشروع قانون تنوي لندن بموجبه التحرر من الترتيبات الجمركية في أيرلندا الشمالية بعد «بريكست»، وهو نص غير قانوني وفقاً للاتحاد الأوروبي الذي بدأ اتخاذ تدابير رد. ومنذ أن كشفت حكومة رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، الذي شارك في قمة لمجموعة السبع في ألمانيا، رفع إجراءات مراقبة البضائع التي تصل إلى المقاطعة من الأراضي البريطانية، ندد الاتحاد الأوروبي باستمرار بخطوة أحادية ولوح باتخاذ تدابير تجارية رداً على ذلك.

وطرحت الحكومة البريطانية التشريع بعد أشهر من المفاوضات غير المثمرة مع بروكسل، متذرعة بعبء الضوابط - التي تم تأجيل تطبيقها بالكامل بشكل متكرر - على الشركات والحاجة إلى الحفاظ على حسن العلاقات. وقال جونسون، أخيراً: «هناك حواجز غير ضرورية للتجارة من بريطانيا إلى أيرلندا الشمالية، وكل ما نقوله هو أنه يمكن إزالتها دون تهديد السوق الأوروبية الموحدة بأي شكل من الأشكال»، داعياً بروكسل لإظهار «مرونة». وترى لندن أن الوقت ينفد نظراً إلى الشلل السياسي الناجم عن هذه المعاهدة الدولية في أيرلندا. ويرفض «الحزب الديمقراطي الوحدوي» المشاركة في حكومة محلية طالما لم يتم التخلي عن الضوابط باعتبار أن ذلك يطرح تهديداً على وحدة المملكة المتحدة.

ويهدف البروتوكول إلى حماية السوق الأوروبية الموحدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون العودة إلى حدود فعلية بين المقاطعة البريطانية وجمهورية أيرلندا، العضو في الاتحاد الأوروبي، ما قد يؤثر على اتفاقية السلام الموقعة في العام 1998 بين الموالين المرتبطين بالتاج البريطاني والجمهوريين المؤيدين لإعادة التوحيد، بعد ثلاثة عقود من العنف الذي أودى بحياة 3500 شخص. وكانت حكومة جونسون قد وافقت على أن تظل المقاطعة بحكم الواقع داخل السوق الأوروبية، وأنشأت حدوداً جمركية في بحر أيرلندا مع ضوابط ومعاملات.

وكانت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس قد اعتبرت في بيان، مساء أمس الأول الأحد، أن الهدف من إدخال تعديلات على البروتوكول هو «حماية اتفاق الجمعة العظيمة الذي يشكل حجر الزاوية للسلام والاستقرار في أيرلندا الشمالية، والبروتوكول بشكله الحالي يقوض هذا التوازن الدقيق». واعتبرت أن مشروع القانون «سيحل المشاكل التي أحدثها البروتوكول، ويضمن أن البضائع يمكن أن تنتقل داخل المملكة المتحدة مع تجنب حدود ثابتة وحماية السوق الأوروبية الموحدة». وفي حين أكدت تراس أن التوصل إلى اتفاق من خلال المفاوضات مع الجانب الأوروبي «يبقى الحل المفضل لدينا»، فإنها أضافت: «لكن الاتحاد الأوروبي مستمر في استبعاد فكرة تغيير البروتوكول نفسه على الرغم من تسببه في مشكلات خطيرة في أيرلندا الشمالية، وهو ما يعني أنه بات لزاماً علينا أن نتحرك».

وقال سفير الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة جوانو فال دي أليدا في بيان، أمس الأول، إن النص البريطاني بالنسبة للأوروبيين «غير قانوني وغير واقعي»، فيما أعلن وزير خارجية أيرلندا سايمون كوفيني، في بيان، أنه يشعر «بخيبة كبيرة لأن الحكومة البريطانية تواصل نهجها الأحادي غير القانوني». ووفقاً للمشروع البريطاني، فإن البضائع التي من المقرر أن تبقى في أيرلندا الشمالية، وبالتالي داخل السوق البريطانية ستستفيد من «قناة خضراء» لا تخضع لعمليات المراقبة. أما «القناة الحمراء» فستخصص للبضائع التي قد تدخل عبر أيرلندا إلى السوق الأوروبية، ويجب التصريح عنها، بينما ستتم عمليات المراقبة في بريطانيا العظمى. وبعد تقديم مشروع القانون البريطاني، أعلن الاتحاد الأوروبي عن إعادة إطلاق إجراء بخرق الاتفاقية الذي تم تعليقه في سبتمبر/ أيلول 2021 لانتهاك البروتوكول، بالإضافة إلى إطلاق إجراءين آخرين لعدم الامتثال بـ«عمليات المراقبة اللازمة» في مسائل الصحة والصحة النباتية والبيانات التجارية غير المكتملة المقدمة إلى الاتحاد الأوروبي. وكان الاتحاد الأوروبي قد قدم بالتفصيل مقترحاته السابقة إلى الحكومة البريطانية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ما سمح بالحد بشكل كبير من الضوابط والإجراءات الجمركية لمجموعة واسعة من السلع إلى أيرلندا الشمالية. يشار إلى أن الحكومة البريطانية تستند في إجراء التعديلات إلى المادة السادسة عشرة من البروتوكول، والتي تنص على السماح لأي من طرفي الاتفاق باتخاذ إجراءات في حال أدى تطبيق الاتفاق إلى صعوبات اقتصادية أو مجتمعية أو بيئية من شأنها تعطيل حركة التجارة.

اعتبر الاتحاد الأوروبي أن النص البريطاني غير قانوني

(رويترز، قنا)

الحدث

إثيوبيا والسودان تصعيد جديد

اشتباكات حدودية بعد إعدام أديس أبابا جنوداً سودانيين

تصاعد التوتر مجدداً بين السودان وإثيوبيا، بعد إعدام أديس أبابا 7 جنود سودانيين ومدنياً واحداً، ما أشعل غضب الخرطوم التي ردّت دبلوماسياً، قبل عودة الاشتباكات في الفشقة الحدودية

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

ارتفعت حدة التوتر السياسي والعسكري مجدداً، أمس الإثنين، بين السودان وإثيوبيا، بعد اتهام الخرطوم لأديس أبابا بإعدام 7 جنود سودانيين ومدني سوداني واحد، والتمثيل بجثثهم، بعد اختطافهم من داخل الأراضي السودانية الأسبوع الماضي. وقدّم السودان شكوى إلى مجلس الأمن الدولي على خلفية هذه الاتهامات، فيما لم يصدر أي موقف رسمي حتى عصر أمس من قبل أديس أبابا، لكن قناة «الجزيرة» الإخبارية نقلت عن «مصدر رسمي إثيوبي في إقليم أمهرة المحاذي للسودان»، نفيه قيام الجيش الإثيوبي بإعدام جنود سودانيين. وتعيد هذه التطورات، والتي ترافقت أمس مع عودة الاشتباكات الحدودية، إلى الواجهة الأزمة الحدودية بين البلدين في منطقة الفشقة الزراعية الخصبة، والتي تضاف إلى أزمة سدّ النهضة الإثيوبي حيث يقترب الملء الثالث للسد. كما تأتي هذه التطورات فيما لا يزال رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد يواجه في الداخل تمردات إثنية، أبرزها تلك التي يقودها حالياً «جيش تحرير أورومو»، من دون أن يطوي حربه مع إقليم تيغراي الشمالي بالكامل.

وقال الجيش السوداني في بيان، مساء الأحد، إن الجيش الإثيوبي أعدم 7 جنود سودانيين ومدنياً كانوا أسرى لدى إثيوبيا. وأوضح المتحدث باسم الجيش السوداني، العميد نبيل عبد الله، أن الجيش الإثيوبي عرض جثامين القتلى الثمانية على مواطنيه، في تصرف عدّه الجيش السوداني «يتنافى مع كل قوانين وأعراف الحرب والقانون الدولي الإنساني، وبكل خشة ودناءة». وأكدت القوات المسلحة السودانية «بشكل قاطع للشعب السوداني، بحسب البيان، أن «هذا الموقف الغادر لن يمر بلا رد، وسترد على هذا التصرف الجبان بما يناسبه، فالدم السوداني غالٍ دونه المهج والأرواح».

وتناقلت وسائل التواصل الاجتماعي صوراً لقتلى بالزي العسكري يرجح أنها تعود للجنود السودانيين الذين لقوا حتفهم بعد أسرهم على الحدود السودانية الإثيوبية الأسبوع الماضي. وأكدت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن حادثة الأسر كانت قد وقعت في 22 يونيو/ حزيران الحالي (الأربعاء الماضي)، حينما تعرضت قوة استطلاع تابعة للجيش السوداني لكمين في الفشقة الصغرى قبالة قرية الأسرّة، بواسطة قوات إثيوبية تدعمها ميليشيات مسلحة، وهي حوادث تتكرر مع بداية موسم الزراعة في الأراضي الخصبة بمنطقة الفشقة المتنازع عليها بين البلدين. وبعد صدور بيان الجيش، توجه رئيس مجلس السيادة السوداني، القائد العام للقوات المسلحة السوداني الجنرال عبد الفتاح البرهان، أمس، إلى منطقة الفشقة، من دون صدور بيان رسمي حول الزيارة حتى عصر أمس. وأكدت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن البرهان عقد سلسلة اجتماعات مع القيادات العسكرية في المنطقة، خلال الزيارة. وبالتزامن، أعلنت وزارة الخارجية السودانية أنها شرعت في تقديم شكوى رسمية ضد إثيوبيا إلى مجلس الأمن الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية، عقب إعدامها 8 سودانيين، وذلك «حفاظاً على سيادة البلاد وكرامة مواطنيها». كما دان بيان صدر عن الوزارة «بشدة ما أقدم عليه الجيش الإثيوبي من جريمة نكراء تجافي مبادئ القانون الإنساني الدولي بقتله 7 أسرى من الجنود السودانيين ومواطناً مدنياً بعد اختطافهم واقتيادهم إلى داخل الأراضي الأثيوبية وقتلهم والتمثيل بجثثهم على الملأ». وأضاف البيان أن الوزارة السودانية «إذ تدين هذا السلوك غير الإنساني، تود أن تذكر بأن السودان يستضيف أكثر من مليوني مواطن إثيوبي ينعمون بمعاملة كريمة ويتقاسمون مع الشعب السوداني موارده ولقمة عيشه في كرم وتسامح»، مؤكدة أن السودان «يحتفظ بكامل الحق الذي يكفله ميثاق الأمم المتحدة في الدفاع عن أراضيه وكرامة إنسانه». وتمّ أمس أيضاً استدعاء السودان لسفيره لدى أثيوبيا جمال الشيخ فوراً للتشاور، والسفير الإثيوبي في الخرطوم يبتال أمبرو «لإبلاغه بشجب وإدانة السودان لهذا السلوك غير الإنساني»، بحسب بيان الخارجية السودانية.

يتهم السودان إثيوبيا بإعدام 7 جنود سودانيين ومدني

تندلع المواجهات مع بداية فصل الزراعة التي يعتمد عليها

وترافق التحرك الدبلوماسي السوداني ضد إثيوبيا وزيارة البرهان إلى الحدود، مع تسجيل تحركات عسكرية للجيشين الإثيوبي والسوداني، وتحشيدات لهما على الحدود، سرعان ما تطورت إلى اشتباكات بين قوات البلدين في المنطقة بالقرب من قرية الأسرّة المتاخمة، فيما أكدت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن قراراً سودانياً صدر بإغلاق معبر القلابات الرابط بين البلدين. وأبدى عضو تحالف أهالي منطقة الفشقة الرشيد عبد القادر تخوفه من اندلاع المواجهات «مع بداية فصل الزراعة التي يعتمد عليها الأهالي كلياً في حياتهم»، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، عن تسجيل حصول تمدد إثيوبي أمس في الأراضي السودانية، بما فيها أجزاء كانت القوات السودانية قد استردتها قبل عامين.

وأعادت حادثة إعدام الجنود السودانيين التوتر بين الخرطوم وأديس أبابا إلى مربعه الأول في عام 2020 حينما دشن الجيش السوداني عمليات عسكرية لتحرير منطقة الفشقة الحدودية، والتي ظلت واقعة تحت السيطرة الإثيوبية منذ عام 1995. وتضاعف التوتر بعد ذلك بين البلدين نتيجة للخلافات بينهما خلال مفاوضات سد النهضة، والتي فشلت في التوصل إلى اتفاق حول ملء وتشغيل السد.

وتعليقاً على ذلك، أوضح الخبير العسكري السوداني اللواء المتقاعد أمين مجذوب، لـ«العربي الجديد»، أن أزمة الفشقة هي أزمة قديمة متجددة بين البلدين منذ 1902، ومرّت بمراحل مختلفة حسمت كلّها النزاع قانونياً، وبالتالي فإن إثيوبيا لا تمتلك حق الحديث عن أحقية لها في المنطقة، وأشار إلى أن «إثيوبيا أرادت بالحادث الأخير تصدير أزمتها الداخلية للخارج»، وأكد أن لبلاده «الحق الكامل في مقاضاة إثيوبيا أمام الأجهزة العدلية الدولية والرد في الزمان والمكان المناسبين، على حدّ تعبيره. من جهته، رأى المحلل السياسي الرشيد محمد إبراهيم أن «الخيارات في التوتر السوداني الإثيوبي مفتوحة على كل احتمالات التصعيد، بما في ذلك الحرب الشاملة»، وبيّن في حديث لـ«العربي الجديد»، أن التوتر «أخذ هذه المرة صورة ممنهجة وبعد أمني واقتصادي وإنساني»، وهي عوامل ليست بعيدة، بتقديره، عن الملء الثالث لسد النهضة الإثيوبي، وأشار إلى أن «طريقة قتل الجنود السودانيين والتمثيل بجثثهم قد تفرض المواجهة بين الطرفين، حتى لو كانت محدودة أو تكتيكية».

البرهان خلال زيارة سابقة له إلى منطقة الفشقة الحدودية، نوفمبر 2021 (الأناضول)

شرق غرب

السودان يدعو للتفاهم بشأن سد النهضة

دعا السودان، أمس الإثنين، إلى ضرورة التوصل إلى تفاهمات مشتركة مع مصر وإثيوبيا بشأن سد النهضة تراعي المصالح الاستراتيجية لجميع الأطراف. وقال مجلس الوزراء السوداني عقب اجتماع «اللجنة العليا لمتابعة ملف سد النهضة» برئاسة وزير شؤون مجلس الوزراء المكلف عثمان حسين عثمان، إن «الاجتماع استمع إلى شرح وزير الري والموارد المائية المكلف عبد الرحمن منصور حول جولة المفاوضات الثنائية التي تمت في الإمارات»، مضيفاً أن «الاجتماع أكد ضرورة الوصول إلى تفاهمات مشتركة بين الدول الثلاث تراعي مصالحهم العليا».

(الأناضول)

أردوغان يلتقي نينيستو والدرس بقمة الناتو

يلتقي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، اليوم الثلاثاء، نظيره الفنلندي سولي نينيستو ورئيسة الوزراء السويدية ماغدالينا أندرسن في العاصمة الإسبانية مدريد، لمناقشة طلبَي ترشح استوكهولم وهلسنكي إلى عضوية حلف شمال الأطلسي (الناتو) واللذين رفضتهما أنقرة. ويعقد الاجتماع بحضور الأمين العام للحلف ينس ستولتنبرغ، فيما حذّر المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالين من الإفراط في التفاؤل.

(فرانس برس)

... ولقاء محتمل مع بايدن

أعلن مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان (الصورة)، أمس الإثنين، أنه من المتوقع أن يجمع لقاء ثنائي بين الرئيس الأميركي جو بايدن ونظيره التركي رجب طيب أردوغان في العاصمة الإسبانية مدريد، على هامش قمة حلف شمال الأطلسي. وأوضح سوليفان في تصريح صحافي، أنه ليس هناك جدول زمني محدد للقاء، لكن يمكن أن يحدث تطور بهذا الخصوص.

(الأناضول)

تركيا لن تساهم بإطالة الحرب الأوكرانية

قال رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية، فخر الدين الطون، أمس الإثنين، إن بلاده «تهدف في جميع الظروف إلى الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار، على عكس بعض الدول التي ترغب في إطالة أمد الحرب الروسية الأوكرانية». وأضاف الطون في حديث صحافي، أن «هناك لاعبين يعتقدون أنهم سيستفيدون من إطالة أمد هذه الحرب قدر الإمكان لإضعاف روسيا»، لافتاً إلى أن «تركيا لن تكون واحدة من هؤلاء أبداً».

(الأناضول)

هجوم سيبراني في ليتوانيا

عطل هجوم سيبراني، أمس الإثنين، مواقع الإنترنت العامة والخاصة بشكل مؤقت في ليتوانيا، فيما أعلنت مجموعة قراصنة موالية لموسكو مسؤوليتها عن الهجوم. وكانت هيئة التفتيش على الضرائب ووزارة الهجرة من بين الجهات الحكومية التي اضطرت إلى تعليق خدماتها عبر الإنترنت. وجاء ذلك بعد أسبوع من تهديد مسؤولين روس بالرد بعدما حظرت ليتوانيا نقل الصلب والمعادن الحديدية التزاماً بالعقوبات الأوروبية على روسيا.

(أسوشييتد برس)

تعهدت مجموعة السبع بمواصلة تقديم المزيد من المساعدات العسكرية إلى أوكرانيا، فيما تستعد واشنطن لتسليم كييف نظاماً صاروخياً أرض-جو متطوراً «متوسطاً وبعيد المدى»، مقابل تكثيف القوات الروسية هجومها على ليسيتشانسك شرقاً

مجموعة السبع تدعم أوكرانيا... طالما لزم الأمر

روسيا تضغط للسيطرة على ليسيتشانسك

شرطي أوكراني يتفقد حفرة جراء صاروخ في خاركيف أمس (Getty)

ضغط الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي على قادة مجموعة السبع من أجل تسريع عملية إمداد بلاده بأسلحة متقدمة من أجل تقوية موقف كييف قبل الدخول في أي مفاوضات مع موسكو، وهو الأمر الذي حصلت عليه أوكرانيا، مع تعهد قادة المجموعة بالوقوف إلى جانبها، سياسياً وعسكرياً «طالما لزم الأمر»، فيما تستعد أميركا لتزويد أوكرانيا بنظام صاروخي أرض-جو متطور «متوسط وبعيد المدى».

إلا أن كل هذا الدعم الغربي، وتصاعد الضغوط على موسكو، لم يستطيعا إيقاف آلتها العسكرية عن مواصلة تدمير المدن، مع التركيز حالياً على مدينة ليسيتشانسك على الجهة المقابلة من النهر لمدينة سيفيرودونيتسك الاستراتيجية في شرق أوكرانيا، والتي كانت قد سيطرت عليها بشكل كامل السبت الماضي. وعصر أمس، اتهم زيلينسكي روسيا باستهداف مركز تسوق كان يوجد فيه أكثر من ألف شخص في مدينة كريمنشوك، وسط البلاد، فيما أعلنت مصادر عن سقوط قتيلين و20 جريحاً في الهجوم.

وتعهدت مجموعة السبع، أمس الإثنين، بتقديم دعم متواصل لكييف. وقال قادة المجموعة، في بيان خلال اجتماعهم في ألمانيا: «سنواصل تقديم الدعم المالي والإنساني والعسكري والدبلوماسي لأوكرانيا والوقوف بجانبها طالما لزم الأمر». وستشمل الالتزامات الجديدة الحفاظ على الجاهزية العسكرية والدفاعية لأوكرانيا، من خلال «توفير معدات دفاعية حديثة وأنظمة أسلحة متطورة في الوقت المناسب». وأعلن القادة أن «الأمر متروك لأوكرانيا لاتخاذ قرار بشأن تسوية سلمية في المستقبل».

كما طلبت مجموعة السبع، التي تضم فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان، والتي تختتم قمتها اليوم الثلاثاء، من روسيا السماح بخروج شحنات الحبوب من أوكرانيا لتجنب تفاقم أزمة الغذاء العالمية. وقال القادة، في البيان: «ندعو روسيا بشكل عاجل إلى وقف هجماتها على المنشآت الزراعية والنقل من دون قيد أو شرط، والسماح بمرور شحنات الحبوب من موانئ أوكرانيا على البحر الأسود». وأعرب القادة عن «قلقهم العميق» بعد إعلان روسيا أنها سترسل صواريخ ذات قدرة نووية إلى بيلاروسيا، وطالبوا بالعودة «الفورية» للأوكرانيين الذين نقلوا «بالقوة» إلى روسيا.

وتحدث رؤساء الدول والحكومات عبر الفيديو مع زيلينسكي الذي حضّهم على «بذل أقصى الجهود» لإنهاء الحرب في بلاده قبل نهاية العام الحالي، كما أفادت مصادر داخل القمة. وخلال خطابه، تحدث زيلينسكي عن «الشتاء القارس» في أوكرانيا «حيث يصبح القتال أصعب». وأوضحت المصادر أنه «أصر على ضرورة تشديد العقوبات ضد روسيا». من جانبه، كتب المستشار الألماني أولاف شولتز، في تغريدة: «كمجموعة السبع، نحن نقف متحدين بجانب أوكرانيا وسنستمر في دعمنا لها. لذلك، علينا اتخاذ إجراءات صعبة لكن ضرورية»، مقدماً شكره لزيلينسكي لمشاركته في القمة عبر الفيديو، وتابع: «سنواصل تكثيف الضغط على (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين. هذه الحرب يجب أن تنتهي». وأشارت الرئاسة الفرنسية، من جهتها، إلى أن زيلينسكي أبلغ قادة مجموعة السبع بأن الوقت لم يحن بعد لبدء مفاوضات مع روسيا، إذ لا تزال كييف تسعى لتقوية موقفها. وقال مسؤول كبير في الإدارة الأميركية، طلب عدم نشر اسمه، لوكالة «أسوشييتد برس»، إن الولايات المتحدة وأوروبا متوافقتان في أهدافهما لإنهاء الصراع عن طريق التفاوض، حتى لو بدت أدوارهما مختلفة في بعض الأحيان.

تخطط أميركا لتزويد أوكرانيا بنظام صاروخي متطور

وتخطط الولايات المتحدة لتزويد أوكرانيا بنظام صاروخي أرض-جو متطور «متوسط وبعيد المدى»، وفق ما أفاد مصدر مطلع وكالة «فرانس برس». وقال المصدر إنه «من المحتمل أن تعلن الولايات المتحدة هذا الأسبوع عن شراء نظام ناسامس (نظام الصواريخ المتقدمة أرض-جو) لأوكرانيا». ونظام «ناسامس» من صنع شركة «رايثيون» الأميركية والمجموعة النرويجية «كونغسبرغ». وأوضح المصدر أنه من المتوقع أن تعلن واشنطن أيضاً عن تسليم معدات أخرى إلى القوات الأوكرانية، خصوصاً ذخيرة للمدفعية وأجهزة رادار.

وعلى الرغم من كل الدعم العسكري الغربي، فإن القوات الأوكرانية عانت من نكسات عسكرية على جبهات القتال. فبعد خسارة مدينة سيفيرودونيتسك الاستراتيجية في شرق أوكرانيا، تتعرض مدينة ليسيتشانسك على الجهة المقابلة من النهر إلى قصف روسي مكثف. وحث حاكم إقليم لوغانسك سيرغي غايداي المدنيين على إخلاء ليسيتشانسك بصورة عاجلة. وقال غايداي، لوكالة «أسوشييتد برس»: «إنهم يصبون النار على المدينة من الجو والبر بعد الاستيلاء على سيفيرودونيتسك. جيش العدو ركز جميع جهوده للاستيلاء على آخر معقل لنا في ليسيتشانسك»، وتابع: «الروس كانوا يحاولون محاصرة المدينة من الجنوب، ودمروا كل ما يمكن أن تصل إليه مدفعيتهم وقاذفات صواريخهم»، وذكر أن الطريق السريع الذي يربط المدينة بالأراضي التي تسيطر عليها الحكومة في الجنوب أصبح غير ممهد بسبب القصف، لكن لم يتم الاستيلاء عليه.

وذكرت وزارة الدفاع البريطانية، في تحديثها الإخباري اليومي، أن الجيش الروسي سيعتمد بشكل متزايد على قوات الاحتياط في حربه في أوكرانيا، وقالت إن التركيز الرئيسي للعمليات الروسية لا يزال في منطقة ليسيتشانسك، لكن موسكو «تحاول الآن استعادة الزخم على محور إيزيوم الشمالي»، وأشارت إلى أن الحكومة الروسية ما زالت «مترددة في إصدار أوامر بتعبئة عامة»، لكنها أضافت: «خلال الأسابيع المقبلة، من المرجح أن تعتمد الحملة الروسية بشكل متزايد على مستويات من قوات الاحتياط».

في غضون ذلك، استبق الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) ينس ستولتنبرغ قمة الحلف التي تبدأ في مدريد اليوم الثلاثاء، بالإعلان أن دول «الناتو» ستزيد عديد القوات عالية التأهّب إلى «أكثر بكثير من 300 ألف» جندي في وقت تعزز فيه دفاعاتها على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا. وقال ستولتنبرغ: «أظن أن الحلفاء سيعلنون بوضوح أنهم يعتبرون روسيا التهديد الأكثر أهمية والأكثر مباشرة لأمننا»، وأشار إلى أن الحلفاء سيوافقون على تقديم المزيد من الدعم العسكري لأوكرانيا عندما يجتمعون في إسبانيا، حيث من المقرر أن يتبنى أعضاء الناتو «حزمة مساعدة شاملة معززة»، بما في ذلك تسليم أنظمة اتصالات آمنة وأنظمة مضادة للطائرات المسيرة.

(العربي الجديد، فرانس برس
رويترز، أسوشييتد برس)

بوتين في طاجيكستان اليوم

أعلن الكرملين، أمس الاثنين، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيزور اليوم الثلاثاء طاجيكستان، في أول رحلة خارجية له منذ غزو أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط الماضي. وأوضح المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف أنه «من المقرر أن يقوم بوتين بزيارة عمل لطاجيكستان غداً (اليوم)». ومن المتوقع بعد ذلك أن يحضر بوتين، غداً الأربعاء، قمة للدول المشاطئة لبحر قزوين في تركمانستان، وهي جمهورية سوفييتية سابقة في آسيا الوسطى.

رصد

سيول تضغط لوقف تجربة نووية شمالية

طالبت كوريا الجنوبية الصين وروسيا بمنع كوريا الشمالية من إجراء تجربة نووية، فيما اتهمت بيونغ يانغ واشنطن بتشكيل تحالف عسكري شبيه بـ«الناتو» ضدها

حاولت كوريا الجنوبية رمي الكرة في ملعب الصين وروسيا، عبر حثهما على الضغط على بيونغ يانغ لعدم إجراء تجربة نووية جديدة، فيما كانت كوريا الشمالية تربط بين تطوير دفاعاتها العسكرية وقيام أميركا بالعمل على تشكيل «ناتو» آسيوي لإطاحة حكومتها. وقال وزير الوحدة في كوريا الجنوبية كوون يونغ، أمس الإثنين، إن كوريا الشمالية تستهدف بلاده بشكل متزايد ببرنامجها للأسلحة النووية، وحث الصين وروسيا على إقناع بيونغ يانغ بعدم إجراء تجربة نووية متوقعة على نطاق واسع.

وجاء تصريح كوون يونغ بعد أن أعاد الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون التأكيد، في اجتماع عسكري الأسبوع الماضي، على طموحاته النووية، ووافق على مهام عملياتية جديدة غير محددة لوحدات الجيش في الخطوط الأمامية. وقال خبراء إن كوريا الشمالية ربما تخطط لنشر أسلحة نووية في ساحة المعركة على طول حدودها المتوترة مع كوريا الجنوبية.

وقال مسؤولون أميركيون وكوريون جنوبيون إن كوريا الشمالية انتهت تقريباً من الاستعدادات لأول تجربة نووية لها منذ سبتمبر/أيلول 2017، عندما زعمت أنها فجرت رأساً حربياً نووياً حرارياً مصمماً للصواريخ الباليستية العابرة للقارات. ورأى محللون أن كوريا الشمالية قد تستخدم تجربتها النووية التالية لتزعم أنها اكتسبت القدرة على بناء رؤوس حربية نووية صغيرة، يمكن وضعها على صواريخ قصيرة المدى أو أنظمة أسلحة جديدة أخرى أظهرتها في الأشهر الأخيرة.

وقال كوون يونغ، الذي يشرف على العلاقات بين الكوريتين، في مؤتمر صحافي في سيول، إن بيونغ يانغ «تستغل بيئة مؤاتية للمضي قدماً في تطوير الأسلحة وقلب الوضع الإقليمي الراهن»، حيث لا يزال الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة مشتتًا بشأن الغزو الروسي لأوكرانيا. وأضاف أن الطموحات النووية لكوريا الشمالية تشكل «تهديداً خطيراً وأساسياً» لكوريا الجنوبية، وأن سيول تعد إجراءات مضادة صارمة رداً على تجربة نووية كورية شمالية محتملة. وحث الصين وروسيا على إقناع بيونغ يانغ بعدم إجراء تجربة نووية.

في المقابل، اتهمت كوريا الشمالية الولايات المتحدة بتشكيل تحالف عسكري على غرار حلف شمال الأطلسي (الناتو) في آسيا، قائلة إن الهدف الأميركي الراسخ لإطاحة حكومة البلاد اضطرها إلى تطوير دفاعات أقوى. ويأتي اتهام كوريا الشمالية بعد اتفاق أُبرم أخيراً بين الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول والرئيس الأميركي جو بايدن لنشر مزيد من الأسلحة الأميركية إذا لزم الأمر لردع بيونغ يانغ.

وقالت وزارة الخارجية الكورية الشمالية، في بيان على موقعها الإلكتروني أمس الأول الأحد: «بينما تُجري بصورة سافرة تدريبات عسكرية مشتركة مع اليابان وكوريا الجنوبية، تتحرك الولايات المتحدة بشكل كامل لتشكيل تحالف على غرار حلف شمال الأطلسي في آسيا». وكان البيان يشير إلى التدريبات العسكرية التي جرت أخيراً بين القوات الأميركية والكورية الجنوبية واليابانية. وأجرت الولايات المتحدة تدريبات أيضاً مع قوات كوريا الجنوبية شملت حاملة طائرات أميركية، وذلك لأول مرة منذ أكثر من أربع سنوات. كما أعلن مستشار للأمن القومي في كوريا الجنوبية، الأسبوع الماضي، أن بلاده، التي تهدف إلى تعزيز شراكتها مع حلف شمال الأطلسي، تعتزم تشكيل وفد لها في مقر الحلف في بروكسل.

وأكدت بيونغ يانغ أن مثل هذه التدريبات ما هي إلا استعدادات للحرب من أجل إطاحة حكومتها. وقالت وزارة الخارجية الكورية الشمالية إن «هذا يثبت نفاق الخطاب الأميركي عن العمل الدبلوماسي والحوار بدون شروط مسبقة، بينما يكشف، في الوقت ذاته، مرة أخرى أنه لا يوجد تغيير في الرغبة الأميركية لإطاحة نظامنا بالقوة». ولم يُشر البيان بشكل واضح إلى برامج كوريا الشمالية النووية أو الصاروخية، لكنه قال إن العداء الذي تضمره الولايات المتحدة لها اضطرها إلى تطوير دفاعاتها. وقالت الخارجية إن «الحقيقة تجعلنا نشعر بالحاجة إلى بذل قصارى جهدنا لتطوير قوة أكبر تكون قادرة على التصدي لكل أنواع أعمال الولايات المتحدة العدائية».

(أسوشييتد برس، رويترز)

■ ردّ الفعل يكون أحياناً أسوأ من الفعل الأصلي. الهند تمنع توريد القمح تحسباً لنقص الغذاء محلياً، ما تسبب برفع الأسعار في الأرجنتين ودول أخرى. عالم كان يتكامل اقتصادياً، فقرّر بوتين زعزعته لأسباب فاشية بحتة. الويل للعالم من طاغية مسلح برؤوس نووية يبتز بها الجياع.

■ مهزلة، أوكرانيا ليست ضحية بوتين فقط... حتى هؤلاء مشاركون إن لم يكونوا السبب، مهزلتهم هذه توضح أنّ المسألة بينهم وبين روسيا هي مسألة إظهار من الأقوى، والضحية من؟ الضحية الشعوب التي تصدقهم.

■ الأزمة مستمرة: المصارف في ورطة الاستمرار فيما المركزي بدأ يعاني من فروقات الصيرفة، القطاعات الأساسية والحيوية بدأت بالاستسلام وسط غياب شامل للحلول من قبل السلطة السياسية... هل بتنا أمام واقع الانهيار أم ينقذنا الترسيم النفطي؟ #لبنان

■ بدأ الوقت ينفد أمام إدارة بايدن لاستعادة الاتفاق النووي. إذا فشلت هذه الجهود، فلن تكون إدارة ترامب وحدها هي المسؤولة. فريق بايدن مسؤول الآن عن بذل كلّ ما في وسعه لإعادة طهران من حافة الهاوية النووية. لا يمكن أن يستمر نهج التردد؛ ما يحتاجه هو لفتات جريئة وشجاعة لشق طريق نحو السلام.

■ الاتحاد الأوروبي يسارع الزمن لأجل إتمام صفقة الملف النووي الإيراني لكي يطمئن تدفق الغاز والنفط الإيراني إلى أوروبا وأميركا والمستفيد الوحيد من الحرب الروسية الأوكرانية دول النفط أي دول الخليج وأميركا، وحلف الناتو يريد الخليج منطقة آمنة لتدفق الطاقة إليه.

■ أيام حاسمة للسياسة الأردنية، مواقفها في السنتين الماضيتين استفادت من غياب خصمين رئيسيين: نتنياهو وترامب، والخلاف السعودي الأميركي. اليوم الحكومة الإسرائيلية بحكم الساقطة وانتخابات جديدة في أكتوبر وجهة ثانية؛ صلح أميركي سعودي يعيد حلفهما إلى الأساس الذي وضعه عبد العزيز - أيزنهاور.

■ من الأقوال الساخرة المتداولة في وسائل الإعلام الإسرائيلية عن حكومة بينت، وعن تجربة صنع توليفة من فرقاء سياسيين مقولة: «العملية نجحت لكنّ المريض توفي». كان محكوماً على هذه الحكومة بالفشل منذ أول يوم لها. النقطة هي أنّ المعارضة الحالية بزعامة نتنياهو مشلولة هي الأخرى. نحن أمام شلل سياسي.